المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

تقرير فعالية التنمية السنوي

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

جدول المحتويات

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 4

كلمة رئيس مجلس المديرين 6

كلمة الرئيس التنفيذي 8

الملخص التنفيذي 10

الأثر التنموي للمؤسسة 10
منتجات المؤسسة المصممة من أجل تحقيق التنمية 13
إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة 14

المقدمة 18

نظرية التغيير لدى المؤسسة 19
مساهمة المؤسسة في التنمية 20

الحفاظ على التنمية في ظل جائحة كوفيد-19 22

تحدي التنمية في ظل أزمة فيروس كوفيد-19 23
آثار جائحة كوفيد-19 على أصحاب المصلحة في المؤسسة 28
استجابة المؤسسة لجائحة كوفيد-19 30

دعم قطاع التصدير لتجاوز المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19 32

توفير تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لدعم جهود تخفيف آثار جائحة كوفيد-19 38

المساهمة في تنمية البلدان الأعضاء في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 42

المساهمة في التنمية البشرية خلال جائحة كوفيد-19 48

الخطى المستقبلية 54

قائمة الرسومات والجداول

الشكل 1	نظرية التغيير لدى المؤسسة	19
الشكل 2	تأثير جائحة كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة	24
الشكل 3	تأثير جائحة كوفيد-19 على الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة	25
الشكل 4	تأثير جائحة كوفيد-19 على الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة	26
الشكل 5	الجدول الزمني لاستجابة المؤسسة لجائحة كوفيد-19	31
الشكل 6	السيناريوهات المحتملة لانخفاض تدفقات الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي (بالنسبة المئوية بين عامي 2019 و 2020)	35
الشكل 7	انخفاض الصادرات التي تمت بتسهيل من المؤسسة بين عامي 2019 و2020 مقارنة بالسيناريوهات المحتملة	35
الشكل 8	مبلغ الصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها في عامي 2019 و2020	36
الشكل 9	إجمالي مبلغ تأمين الصادرات من البلدان الأعضاء الأقل نمواً خلال الفترة من 2016 - 2020	36
الشكل 10	حصة الأعمال المؤمن عليها لدى وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، في عام 2020	37
الشكل 11	عدد البلدان التي بها بوالص مصارف عامة سارية	40
الشكل 12	الاستثمارات المؤمن عليها في البلدان الأعضاء، 2020	44
الشكل 13	الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة موزعة حسب القطاع الاستراتيجي، 2020	45
الشكل 14	حصة البنوك المصدرة في البلدان الأعضاء منخفضة الدخل/ الأقل نمواً التي تم دعمها	47
الشكل 15	أكبر 10 بلدان من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث تفشي انعدام الأمن الغذائي	50
الشكل 16	الأعمال الزراعية المؤمن عليها موزعة حسب المنطقة (التعرض)	52

قائمة الاختصارات

AATB	برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية
BMP	بوليصة المصارف العامة
CSTP	بوليصة التأمين الشاملة قصيرة الأجل
DCIP	بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية
ECA	وكالة ائتمان الصادرات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ICERI	مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IFN	مجلة أخبار التمويل الإسلامي
IMF	صندوق النقد الدولي
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
LC	خطابات الاعتماد
LDC	البلدان الأقل نمواً
LDMC	البلدان الأعضاء الأقل نمواً
LIC	البلدان ذات الدخل المنخفض
NHSFO	تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
SBI	بنك الهند الوطني
SDG	هدف التنمية المستدامة
SMBC	شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية، فرع لندن
SME	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SPRF	"التسهيل الاستراتيجي للتأهب والاستجابة"
STEG	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
STP	بوليصة التأمين على عملية محددة
UN DESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة") في عام 1994 كمؤسسة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وذلك بهدف تعزيز التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان الأعضاء في المؤسسة.

تكمن مهمة المؤسسة في جعل التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء وبقية دول العالم أكثر أماناً؛ وذلك عن طريق توفير أدوات تخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل رؤيتها في أن تصبح مؤسسة مُعترف بها بوصفها أفضل خيار لتمكين التجارة والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء. هذا وتنفرد المؤسسة بأنها المؤسسة الوحيدة بين مؤسسات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات متعددة الأطراف في العالم والتي توفر حلولاً متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال التأمين وإعادة التأمين. وحاليًا، تدعم المؤسسة تدفقات التجارة والاستثمار في بلدانها السبع والأربعون الأعضاء، والتي تمتد عبر أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

تقدم المؤسسة حلولاً للمصدرين من البلدان الأعضاء بهدف حمايتهم من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بأعمالهم في الأسواق الخارجية. تعمل حلول تخفيف المخاطر التي تقدمها المؤسسة على تمكين المصدرّين من فتح أسواق جديدة في جميع أنحاء العالم والتوّسع فيها إلى جانب زيادة ثقة المستثمرين الذين يسعون إلى الاستثمار في البلدان الأعضاء في المؤسسة وحمايتهم من المخاطر.، كما تدعم المؤسسة أيضاً استيراد السلع الاستراتيجية التي تساعد في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

فضلاً عن ذلك، تقدم المؤسسة دعماً غير مالي لوكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء على هيئة مساعدة فنية. يعمل بناء القدرات الذي تقدمه المؤسسة لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية على تمكين هذه المؤسسات من تقديم الدعم الكافي لشركات التصدير في البلدان الأعضاء.

كلمة رئيس مجلس المديرين

كان عام 2020 من أكثر الأعوام المليئة بالتحديات في التاريخ الحديث؛ حيث انتشرت جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم دون أن تترك بلداً أو مجتمعاً، ومثلت تهديداً لعقود من التقدم التنموي الذي حققته بلداننا الأعضاء. وتستمر الجائحة في تعطيل سبل كسب العيش بالنسبة للملايين من الأفراد، مسببة انتكاسات كبيرة للشركات الصغيرة والكبيرة على حدٍ سواء في جميع أنحاء العالم؛ تاركةً آثار غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي. وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى عرقلة الكثير من استراتيجيات التنمية حيث انتقل تركيز البلدان الأعضاء من أهداف التنمية طويلة الأجل إلى المطالب الأكثر إلحاحاً، والتي تضمنت إجراءات الاستجابة في حالات الطوارئ لمواجهة البطالة المتزايدة وأنظمة الرعاية الصحية التي تواجه المزيد من الضغوط.

ولا عجب أن يكون الموضوع الرئيسي لتقرير فعالية التنمية السنوي لهذا العام هو جائحة كوفيد-19 العالمية، وجعلت المؤسسة الهدف الأساسي لإستراتيجيتها هو مساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز الأزمة. نأمل أن يساعد هذا التقرير البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على التعرف على ما تقوم به المؤسسة لمواجهة الآثار السلبية للجائحة والتزامها المتواصل بتعزيز التنمية البشرية والرفاهية داخل بلداننا الأعضاء.

خلال هذا العام غير المسبوق، لم تغفل المؤسسة مطلقاً عن مسؤوليتها في تسهيل جداول أعمال التنمية للبلدان الأعضاء ودعم مسارها نحو التنمية المستدامة

تعمل المؤسسة مع شركائها - داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخارجها - على تطوير وتنفيذ حلول مبتكرة وفعالة لتعويض الآثار السلبية الناتجة عن الجائحة على جبهات متعددة. فمنذ بداية الجائحة، اتخذت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إجراءات واسعة وحاسمة لمكافحة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال تخصيص أكثر من 2.4 مليار دولار أمريكي من المساعدات للبلدان الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وعلى الرغم من أن عام 2020 قد شهد انتكاسات كبيرة، إلا أنه قد قدم كذلك فرصاً جديدة للتقدم والشراكات والتنمية. استمرت المؤسسة في حماية المشروعات التجارية، على وجه التحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم مجموعة من حلول التأمين التي تضمن استمرار الوصول إلى التمويل وسلاسل التوريد البينية التي تحظى بحماية المؤسسة. استمرت المؤسسة كذلك في التزامها بتسهيل تنمية ونمو قطاع التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء، والذي يعد أمراً حيوياً للتنمية الاقتصادية. ركزت أنشطة المؤسسة في عام 2020 على عدم المساس بسلاسل التوريد وحماية الاستثمارات ووضع صحة المواطنين وسبل معيشتهم على رأس أولويات المؤسسة.

حافظت المؤسسة كذلك على التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على مدار العام، مع التركيز بشكلٍ خاص على الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف السابع عشر (تنشيط الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة). في عام 2020، قامت المؤسسة بتقديم تسهيلات بقيمة تتجاوز 370 مليون دولار أمريكي في مختلف مبادرات الرعاية الصحية، وأكثر من 586 مليون دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية، وأقامت شراكات جديدة متعددة. لا تزال أهداف التنمية المستدامة بمثابة معالم لرحلة التطوير المستمرة التي تخوضها المؤسسة، كما تلعب دوراً مهماً في تشكيل استراتيجية المؤسسة ونتائجها التنموية.

خلال هذا العام غير المسبوق، لم تغفل المؤسسة مطلقاً عن مسؤوليتها في تسهيل جداول أعمال التنمية للبلدان الأعضاء ودعم مسارها نحو التنمية المستدامة. عزمت المؤسسة على مواجهة التحديات الحالية والمساعدة في إعادة البلدان الأعضاء بخطى ثابتة إلى مساراتها التنموية، وخلق عالم أفضل للجيل القادم.

د. بندر بن محمد حمزة حجار

رئيس مجلس المديرين

كلمة الرئيس التنفيذي

أحدثت الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 العالمية تغييراً كبيراً في العديد من جوانب الحياة اليومية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مواطني البلدان الأعضاء بالمؤسسة وأعمالهم التجارية. وستستمر آثار أزمة كوفيد-19 وستظل ملموسة على الأرجح لسنوات قادمة. وفي خضم التباطؤ الاقتصادي وإغلاق الحدود والقيود التجارية، ظلت المؤسسة ملتزمة بدعم كل من عملائنا وشركائنا للتغلب على الآثار السلبية للجائحة، وضمان حماية صحة كل مواطن وأن تظل الاقتصادات والمعاملات التجارية في البلدان الأعضاء بالمؤسسة قوية ومرنة.

خلال أوقات التقلبات الشديدة، أثبتت المؤسسة أنها شريك موثوق من خلال تحويل حالات عدم اليقين إلى مخاطر يمكن التحكم فيها. ففي عام عُرف بعام الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، واصلت المؤسسة حماية التجارة وتسهيل فرص الاستثمار في بلدانها الأعضاء ، ودعم المصدرين للحفاظ على تدفق التجارة وتمكين مشاريع البنية التحتية الضخمة للاستجابة لمبادرات الرعاية الصحية الهامة. ففي عام 2020، قدمت المؤسسة تسهيلات بمبلغ يتجاوز 9.86 مليار دولار أمريكي من الأعمال المؤمنة، بما في ذلك 370 مليون دولار أمريكي لدعم الرعاية الصحية التي كانت أمراً هاماً في مواجهة أزمة كوفيد-19.

لم تنته الجائحة بعد ولكننا على يقين من استمرار المؤسسة في دعم البلدان الأعضاء والعملاء والشركاء للتغلب معاً على هذه الأزمة والتكيف مع الواقع الجماعي الجديد وأنها ستصبح أكثر قوة ومرونة من ذي قبل

ومن ضمن الصفقات التي نفخر بها بشكل خاص هي التغطية المقدمة من المؤسسة بقيمة 143 مليون يورو لدعم البنية التحتية للرعاية الصحية الأساسية في كوت ديفوار، حيث فازت المؤسسة بجائزة أفضل صفقة سيادية ومتعددة الأطراف لعام 2020 من مجلة أخبار التمويل الإسلامي. وترتب على هذه الصفقة بناء مستشفيين جديدين في مدينتي أدذوب وأبوبسو، فضلاً عن بناء خمس وحدات طبية جديدة إضافية في المستشفيات القائمة في جميع أنحاء كوت ديفوار، وتوظيف حوالي 600 من السكان المحليين. كما ساعدت الصفقة أيضاً حكومة كوت ديفوار في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية للفترة 2016-2020، مما يسلط الضوء أيضاً على أن دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات يتمثل في دعم تنفيذ جداول أعمال التنمية للبلدان الأعضاء.

لمكافحة الآثار العالمية لجائحة كوفيد-19 بشكلٍ فعال، يتطلب هذا الأمر من الحكومات والمؤسسات المالية والشركات والشركاء الاستراتيجيين الآخرين في جميع أنحاء العالم العمل معاً بشكل تعاوني لإيجاد الحلول، مع استفادة المؤسسة من شراكاتها لدعم البلدان الأعضاء فيها وتعزيز الاستثمارات البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعتبر تشجيع الاستثمار داخل البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي جزءاً أساسياً من مهمة المؤسسة ووسيلة فعالة للتخفيف من آثار الجائحة لأنه يعزز اتحاد البلدان الأعضاء ويفتح الأبواب لأسواق عالمية أكبر ويقوي القاعدة الاقتصادية الإسلامية. وفي عام 2020، واصلنا تعزيز الاستثمارات داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز الشراكات مع البلدان الأعضاء لدينا ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية لتنويع وتنمية قطاعات التصدير الخاصة بها. ونتيجة لذلك، تمكنا من تأمين صادرات بقيمة 7.88 مليار دولار أمريكي. كما استفادت المؤسسة من شراكاتها داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في وضع استراتيجيات لتقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة ومساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تفشي الأمراض. ويتضمن ذلك التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل إصدار "التسهيل الاستراتيجي للتأهب والاستجابة"، حيث قدمت المؤسسة 150 مليون دولار أمريكي في شكل تأمين على الإئتمان وتأمين ضد المخاطر السياسية لحماية واردات السلع الاستراتيجية وحماية الاستثمارات.

لم تنته الجائحة بعد ولكننا على يقين من استمرار المؤسسة في دعم البلدان الأعضاء والعملاء والشركاء للتغلب معاً على هذه الأزمة والتكيف مع الواقع الجماعي الجديد وأنها ستصبح أكثر قوة ومرونة من ذي قبل. وللمضي قدماً في تحقيق رسالتها، تصب المؤسسة تركيزها مرة أخرى على التعافي من آثار الجائحة وإعادة بناء البلدان الأعضاء مع منح الأولوية لتحقيق الاستدامة.

أسامة عبدالرحمن القيسي
الرئيس التنفيذي

الملخص التنفيذي

الأثر التنموي للمؤسسة

المبلغ الإجمالي للأعمال التي تمت بتسهيل من المؤسسة

2020

9،860 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس

73،512 مليون دولار أمريكي

المبلغ الإجمالي لعمليات التصدير التي تمت بتسهيل من المؤسسة

2020

7،884 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس

58،577 مليون دولار أمريكي

المبلغ الإجمالي للاستثمارات التي تمت بتسهيل من المؤسسة

2020

1،977 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس

14،935 مليون دولار أمريكي

أنشطة التجارة والاستثمار البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي

الصادرات البينية داخل دول منظمة التعاون الإسلامي والمؤمن عليها

2020
4،468 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
28،519 مليون دولار أمريكي

الاستثمارات البينية داخل دول منظمة التعاون الإسلامي والمؤمن عليها

2020
588 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
5،771 مليون دولار أمريكي

البلدان الأعضاء الأقل نمواً

الاستثمارات المؤمن عليها في البلدان الأعضاء الأقل نمواً

2020
511 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
3،392 مليون دولار أمريكي

الصادرات المؤمن عليها من البلدان الأعضاء الأقل نمواً

2020
14،940 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
288 مليون دولار أمريكي

القطاعات

الدعم المقدم في قطاع الزراعة

2020
42 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
1،383 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم في قطاع الطاقة

2020
5،395 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
27،332 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم في قطاع البنية التحتية

2020
586 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
4،711 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم في قطاع الصناعات التحويلية

2020
2،103 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
22،552 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم في قطاع الصحة

2020
370 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
1،797 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم في قطاع الخدمات

2020
861 مليون دولار أمريكي

منذ التأسيس
6،396 مليون دولار أمريكي

منتجات المؤسسة المصممة من أجل تحقيق التنمية

تيسير التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

عن طريق بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية، تدعم المؤسسة بصورة مباشرة شبكة المراسلات الدولية للبنوك في البلدان الأعضاء. إذ يحتاج المستوردون والمصدرون في البلدان الأعضاء في المؤسسة لأن تقوم بنوكهم بدعم معاملاتهم في أسواق قد لا تكون لبنوكهم فيها علاقات مع بنوك مراسلة. وتسمح خدمات التأمين الخاصة بالمؤسسة للبنوك بتحمل مخاطر البنوك المراسلة مع المؤسسات المالية التي ليس لديها شبكة مصرفية دولية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتسهيل طرق الدفع وتلبية احتياجات التمويل على المدى القصير من جانب المستورد. وتخفف خدمات التأمين الخاصة بالمؤسسة من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية بين البنوك، مما يجعلها جاذبة لدى البنوك لتقوم بزيادة عملياتها المتعلقة بتمويل التجارة لصالح قطاعات الاستيراد والتصدير المحلية.

تعزيز الوصول إلى الأسواق والتمويل

منتجات تأمين الائتمان

تعمل المؤسسة من خلال توفير منتجات تأمين الائتمان على التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بعمليات الحساب المفتوح بين المستوردين والمصدرين. كذلك تساعد المؤسسة بما تقدمه من خدمات تأمين في الحماية من عدم الدفع على استمرارية أعمال المصدرين الذين دخلوا في علاقات تجارية جديدة بالإضافة إلى علاقاتهم التجارية الحالية مع مشترين أجانب. وفي الوقت نفسه، يشعر المصدرون بمزيد من الارتياح عند التفاوض على عقود لعمليات أكبر ودخول أسواق جديدة محفوفة بالمخاطر. كما تسهل خدمات تأمين ائتمان الخاصة بالمؤسسة في الحصول على تمويل رأس المال العامل، إذ تمثل هذه الخدمات نوعاً مرغوبًا من التأمين لدى المصارف التي تقوم بتمويل المصدرين.

كذلك تدعم حلول تأمين الائتمان التي تقدمها المؤسسة حصول المشترين المحليين على التمويل طويل ومتوسط الأجل بضمان تأمين المؤسسة. إذ أن البنوك تكون مستعدة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشترين، وبالتالي هذا لا يعتبر فقط دعمًا للموردين الأجانب (سواء من البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء) لبيع سلعهم الرأسمالية إلى مشتر من البلدان الأعضاء بل في الوقت ذاته يعد تسهيلًا لعمليات التصنيع المحلي أو الاستثمارات الرأسمالية للشركات المحلية والحكومات.

وتخفف خدمات التأمين التي تقدمها المؤسسة من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية بين البنوك، مما يجعلها جاذبة لدى البنوك لتقوم بزيادة عملياتها المتعلقة بتمويل التجارة لصالح قطاعات الاستيراد والتصدير المحلية.

تيسير الحصول على خدمات التمويل الإسلامي

بوليصة المصارف العامة

تسمح بوليصة المصارف العامة التي تصدرها المؤسسة للمصدر بالحصول على تمويل إسلامي لرأس المال العامل من مصرفه بضمان عقد شراء. إذ أن حلول التأمين التي توفرها المؤسسة لا تخفف فقط من المخاطر التجارية والسياسية الأساسية للبنك، بل تساعد أيضاً البنك في هيكلة التمويل الإسلامي. وبشكل خاص، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي غالبًا ما تبذل جهدًا كبيرًا في إبرام تعاقدات أكبر بسبب القيود المتعلقة برأس المال العامل وعدم التمكن من الحصول على خدمات التمويل (الإسلامي)، فإنها تستفيد من تسهيلات رأس المال العامل.

بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

بناءً على بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية، يجوز للمؤسسة تسهيل تقديم هياكل تمويل إسلامي لمشروعات البنية التحتية في بلدانها الأعضاء. وفي حالات تمويل المشروعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إذ يمكن للمؤسسة تقديم تغطية تأمينية شاملة للممولين، لتشمل أصل التمويل مع الأرباح.

بوليصة تأمين الصكوك السيادية

تعبئة التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة من أجل البنية التحتية وغيرها من المشروعات الضخمة التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي يمكن أن تشكل تحديًا للدول الأعضاء، وخاصة بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نمواً. ولمعالجة هذا القصور في أسواق رأس المال الإسلامي، فقد قامت المؤسسة بتطوير بوليصة تأمين الصكوك السيادية. والتي توفر تعزيزًا ائتمانيًا قويًا للمستثمر ضد أي إخلال فيما يتعلق بالصكوك التي تصدرها جهات سيادية تابعة للدول الأعضاء. وتسعى المؤسسة من خلال بوليصة تأمين الصكوك إلى زيادة عدد المستثمرين المحتملين من أجل حشد المزيد من رؤوس أموال القطاع الخاص لتمويل المشروعات التي تساهم في التنمية في البلدان الأعضاء في المؤسسة.

تسهيل الاستثمارات الواردة والبينية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منتجات تأمين الاستثمار

تخفف منتجات التأمين على الاستثمار التي تقدمها المؤسسة من المخاطر التجارية وغير التجارية المتعلقة بالاستثمارات في بلدانها الأعضاء. لذا، فإن المؤسسة تقوم بدعم تدفق الاستثمارات إلى الأسواق التي يتم تصنيفها على أنها عالية المخاطر، كما تقوم بحشد قدرات إضافية وجذب رؤوس أموال إضافية للمشروعات في البلدان الأعضاء وتحسن من الصورة العامة للمخاطر المتعلقة بالأسواق ذات الصلة.

إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة

يتماشى إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة على نحو وثيق مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الخماسي للرئيس والتزام المجموعة بأهداف التنمية المستدامة. إن إسهام الأثر التنموي للمؤسسة، خاصة على صعيد المستفيدين وعلى المستوى العام للبلد العضو، مستمد من خارطة طريق مفاهيمية، تسمى نظرية التغيير، والتي تربط خدمات المؤسسة بالنتائج المتوخاة في قطاع الصادرات والاستثمار والقطاع المالي. ويرتكز إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة على نظام للرصد والتقييم يراعي دور المؤسسة بوصفها شركة تأمين (مقارنة بالممول).

تنمية قطاع الصادرات

- زيادة إمكانيات وكالات ائتمان الصادرات الوطنية
- زيادة الصادرات التي تتم بتسهيل من المؤسسة
- تعزيز الوصول إلى الأسواق
- التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق/ سلاسل القيمة

تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية
- تحسين فرص الحصول على التمويل الإسلامي

تنمية البلد العضو

- زيادة ثقة المستثمرين
- القطاعات الاستراتيجية المدعومة
- تحسين فرص الحصول على التمويل للبلدان الأعضاء الأقل دخلاً والأقل نمواً

التنمية البشرية

- فرص العمل التي تم خلقها أو توفيرها
- تعزيز البنية التحتية
- تيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية

تعبئة الموارد الخاصة عن طريق إقامة شراكات	الاستفادة من تمويل التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي	تشجيع أنشطة التجارة والاستثمار البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي	إقامة شراكات مالية	التأمين على الاستثمار الأجنبي المباشر	دعم عمليات التصدير	تيسير تنمية البنية التحتية

مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

القضاء التام على الجوع (هدف التنمية المستدامة رقم 2)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

2-3: بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، لا سيما النساء والشعوب الأصلية والأسر التي تمتهن الزراعة والرعاة والصيادين، بما في ذلك الوصول الآمن والمتكافئ إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والعمالة غير الزراعية.

2-أ: زيادة الاستثمار، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في البنية التحتية الريفية، وخدمات البحث والإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا، وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً.

مساهمة المؤسسة

تعزيز الإنتاجية الزراعية عن طريق استيراد الآلات الزراعية بتسهيل من المؤسسة والوصول إلى الخدمات المالية.

بالأرقام (2020)

إجمالي الأعمال الزراعية المؤمن عليها:

42.1 مليون دولار أمريكي

الواردات الزراعية المؤمن عليها للبلدان الأعضاء الأقل نمواً:

18.7 مليون دولار أمريكي

الصحة الجيدة والرفاه (هدف التنمية المستدامة رقم 3)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

3-8: تحقيق تغطية صحية شاملة، بما في ذلك توفير الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة.

مساهمة المؤسسة

تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة من خلال تأمين الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية الصحية، وأي شيء خلاف ذلك يعد شديد الخطورة.

بالأرقام (2020)

الأعمال المؤمن عليها في القطاع الصحي:

370 مليون دولار أمريكي

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (هدف التنمية المستدامة رقم 7)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

7-ب: بحلول عام 2030، توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً وتلك التي تتميز بأنها عبارة عن جزر صغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك حسب برامج الدعم الخاصة بكل منها.

مساهمة المؤسسة

توسيع البنية التحتية المطورة لخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة من خلال تخفيف المخاطر السياسية والتجارية المرتبطة بالاستثمارات والصادرات المطلوبة.

بالأرقام (2020)

الأعمال المؤمن عليها في قطاع الطاقة:

5.4 مليار دولار أمريكي

العمل اللائق والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة رقم 8)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

8-1: الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقًا للظروف الوطنية، لا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة على الأقل سنويًا في البلدان الأقل نمواً.

8-2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات ذات العمالة الكثيفة.

8-5: بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة.

مساهمة المؤسسة

زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية الاقتصادية وخلق فرص العمل عن طريق تسهيل الاستثمارات الاستراتيجية في البلدان الأعضاء الأقل نمواً وتشجيع أعمال التصدير على النمو دوليًا.

بالأرقام (2020)

الأعمال المؤمن عليها في القطاع ذو العمالة الكثيفة:

58 مليون دولار أمريكي

إجمالي الأعمال المؤمن عليها في البلدان الأعضاء الأقل نمواً:

525.6 مليون دولار أمريكي

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (هدف التنمية المستدامة رقم 9)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

9-3: زيادة وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، لا سيما في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

9-أ: تيسير تنمية البنية التحتية المستدامة والمرنة في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني المقدم للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (18).

مساهمة المؤسسة

تقوم بالمشاركة والشراكة مع البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية في معاملات التصدير إلى الأسواق العالية المخاطر والاستثمار فيها.

بالأرقام (2020)

العمليات التي تم التأمين عليها بموجب بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية:

3.2 مليار دولار أمريكي

عمليات التصنيع المؤمن عليها:

2.1 مليار دولار أمريكي

عمليات البنية التحتية المؤمن عليها:

585.6 مليون دولار أمريكي

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (هدف التنمية المستدامة رقم 17)

الغاية من هدف التنمية المستدامة

17-3: تعبئة موارد مالية إضافية للبلدان النامية من مصادر متعددة.

17-11: زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، لا سيما بهدف مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

مساهمة المؤسسة

تحسين فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات البنية التحتية في الحصول على التمويل من خلال أدوات تخفيف المخاطر المقدمة للبنوك والتمويل المتوسط/ الطويل الأجل

بالأرقام (2020)

أعمال وكالات ائتمان الصادرات الوطنية المؤمن عليها:

3.4 مليار دولار أمريكي

إجمالي أعمال التصدير المؤمن عليها:

7.9 مليار دولار أمريكي

صادرات البلدان الأعضاء الأقل نمواً المؤمن عليها:

15 مليون دولار أمريكي

المقدمة

يعكس تقرير فعالية التنمية السنوي لهذا العام فترة غير مسبوقة من عمليات المؤسسة في ظل جائحة كوفيد-19 العالمية، إذ كان لاستمرار الجائحة آثاراً كبيرة على التنمية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم، مما تسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية متعددة تهدد بالقضاء على عقود من التقدم الإنمائي. وبناءً على هذه الخلفية، ليس من المستغرب أن تكون جائحة كوفيد-19 هي الموضوع الرئيسي لتقرير هذا العام.

يقدم تقرير فعالية التنمية السنوي في كل عام نظرة عامة على تنمية البلدان الأعضاء في المؤسسة، كما يقيّم مساهمتها في هذا التقدم. يعتبر هذا التقرير أداة هامة لمساعدة المؤسسة على فهم الأهداف التي تبلي فيها بلاءً حسناً من منظور التأثير التنموي، كما يعكس الجوانب التي يمكنها تحسين الآداء فيها إلى الأفضل. يهدف التقرير كذلك إلى إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة والشركاء في المؤسسة على التعرف بصورة جيدة على أهداف المؤسسة ومحفظتها وأدائها.

يحلل تقرير فعالية التنمية السنوي للمؤسسة أداء أعمال المؤسسة من منظور التنمية. وعلى ضوء الهدفين الاستراتيجيين التوأمين للمؤسسة - ضمان الاستدامة المالية وتحقيق الأثر التنموي – يهدف التقرير إلى بحث هذه المسألة الأخيرة وعرض كيفية سعي المؤسسة لتحقيق رسالتها التنموية.

يعكس تقرير فعالية التنمية السنوي لهذا العام فترة غير مسبوقة من عمليات المؤسسة في ظل جائحة كوفيد-19 العالمية،إذ كان لاستمرار الجائحة آثاراً كبيرة على التنمية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم، مما تسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية متعددة تهدد بالقضاء على عقود من التقدم الإنمائي. وبناءً على هذه الخلفية، ليس من المستغرب أن تكون جائحة كوفيد-19 هي الموضوع الرئيسي لتقرير هذا العام.

وعلى غرار تقارير الأعوام السابقة، يركز تقرير هذا العام على ركائز نتائج التنمية للمؤسسة "تنمية قطاع الصادرات" و"تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية" و"تنمية البلد العضو" و"التنمية البشرية" – لكن يأتي كل ذلك في ظل جائحة كوفيد-19. تهدف نسخة هذا العام من التقرير أيضاً إلى إلقاء الضوء على الشراكات والمبادرات الهامة التي قامت بها المؤسسة لدعم بلدانها الأعضاء خلال هذه الفترة الزمنية المتقلبة وغير المتوقعة.

نظرية التغيير لدى المؤسسة

يظهر التأثير التنموي للمؤسسة من خلال نظرية التغيير (انظر الشكل 1). تربط نظرية التغيير خدمات المؤسسة بالنتائج المرجوة في قطاعي التصدير والقطاع المالي والآثار غير المباشرة عبر البلدان الأعضاء على نطاق أوسع.

الشكل 1: نظرية التغيير لدى المؤسسة

مساهمة المؤسسة في التنمية

التوجه نحو تنمية قطاع الصادرات في البلدان الأعضاء

تعتبر تنمية قطاع الصادرات أمراً حيوياً لأي بلد من أجل نمو الاقتصاد والمشاركة الكاملة في التجارة العالمية، إذ يعمل قطاع الصادرات كقاعدة لتوليد النقد الأجنبي، كما أنه يعد مصدرًا لخلق فرص العمل بما يحقق مزيدًا من الدخل للمواطنين ويؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. فكلما حقق قطاع الصادرات مزيداً مكن النمو، كلما حققت الحكومات مزيداً من الدخل عن طريق فرض الضرائب، ويمكن استخدام هذا الدخل لتمويل المشروعات العامة التي تعزز التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد.

ومع ذلك، يمكن أن يكون نمو قطاع الصادرات أمراً صعباً بالنسبة للبلدان التي تواجه مخاطر سياسية واقتصادية عالية نظراً لأن المستثمرين والمشترين يميلون إلى تجنب المخاطر. هذه المخاطر تسبب إخفاقات السوق في قطاع التصدير مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد وانخفاض الدخل المتولد للحكومات. ولهذا أعطت المؤسسة أولوية كبرى لتسهيل تنمية قطاع الصادرات في البلدان الأعضاء من خلال اجتياز إخفاقات السوق هذه.

وللتغلب على إخفاقات السوق، فإن المؤسسة توفر أدوات التخفيف من المخاطر، كما تعمل على تسهيل الوصول إلى التمويل التجاري، وتدعم صغار وكبار المصدرين في تنمية أعمالهم ومن ثم ازدهار الدول اقتصادياً في نهاية المطاف. وتقوم المؤسسة بتخفيف المخاطر التجارية والسياسية الخاصة بالمشترين مما يمكن الشركات من دخول أسواق جديدة فضلاً عن توفير شروط سداد تنافسية. تعمل المؤسسة كذلك على بناء القدرات وتقديم الخدمات المالية لدعم وكالات ائتمان الصادرات الوطنية.

تتبع المؤسسة استراتيجية لتنمية قطاع الصادرات من شأنها مساعدة بلدانها الأعضاء على تحقيق أهداف خططها التنموية الوطنية مع المساهمة في الوقت نفسه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوجه نحو تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في البلدان الأعضاء

تنمية القطاع المالي مهمة لتيسير التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية في نهاية المطاف. فالبلدان ذات القطاعات المالية المكتملة النضوج قادرة على الانخراط في معاملات تجارية معقدة وضخمة تمكنها من المشاركة الكاملة في التجارة العالمية. وتتيح القطاعات المالية المتقدمة أيضاً المشاركة الاقتصادية الكاملة للمستهلكين في الاقتصاد، مما يخلق أسواقًا ديناميكية تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظرًا لأهمية تنمية القطاع المالي، فقد أعطت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذه المسألة أولوية لتحقيق تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فيها. ويتكون التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خدمات مصرفية تشارك فيها المؤسسات المالية في حصة الربح أو الخسارة للمؤسسات التي تقوم بالاكتتاب فيها. ويؤكد هذا الالتزام أيضاً على مبدأ الغرر وهو بيع العناصر

إن تأثير وجود المؤسسة بوصفها شريكاً استثمارياً، يوفر قدراً من الطمأنينة والتشجيع للمستثمرين المحتملين الآخرين الذين يبحثون عن فرص في البلدان ذات المخاطر العالية. وغالباً ما توفر المشروعات الاستثمارية فرص عمل وبنية تحتية مُحسّنة وحديثة وفعالة ونوعية حياة أفضل للمواطنين

التي تنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين مثل عمليات شراء التأمين ضد المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة.

وبحكم أنها المؤسسة الوحيدة متعددة الأطراف والتي تقوم بتقديم تأمين الائتمان بنظام التكافل، فإن المؤسسة تلعب دوراً مهماً في تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووجود المؤسسة في السوق يزيد من قدرة المؤسسات المالية الشريكة لها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على عرض خدمات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والحصول على التمويل. كما تشجع المؤسسة البنوك على تطوير هياكل التجارة وتمويل المشروعات الإسلامية من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة. ومن خلال إبرام شراكات معززة مع المؤسسات المالية، فإن المؤسسة تساعد على زيادة فرص الحصول على خدمات التمويل الإسلامي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

التوجه نحو تنمية البلد العضو

تأتي التنمية الاقتصادية الاستراتيجية ضمن الأولويات الرئيسية الأخرى للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ظل التحديات المتزايدة التي تتضمن النمو السكاني وتغير المناخ واستمرار جائحة كوفيد-19. وبفضل التنوع الاقتصادي داخل البلدان الأعضاء، فإن كل بلد عضو يحتاج إلى أن يسعى لتنفيذ جداول أعمال التنمية التي تخصه، والتي تتوافق مع احتياجات البلد وقدراته. وتسعى بعض البلدان الأعضاء إلى التنويع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على صادرات الموارد الفردية؛ بينما تشارك بلدان أخرى في أنشطة بغية زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتنمية اقتصاداتها. وعلى الرغم من تباين جدول أعمال التنمية لكل بلد عضو، فإن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستهدف تنفيذها بطريقة استراتيجية ومستدامة.

وتدعم المؤسسة، من خلال مهمتها المناطة بها وعبر مجموعة متنوعة من أدوات التأمين، جداول أعمال التنمية في البلدان الأعضاء فيها عن طريق التأمين على الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية. كما إن

تأثير وجود المؤسسة بوصفها شريكاً استثمارياً، يوفر قدراً من الطمأنينة والتشجيع للمستثمرين المحتملين الآخرين الذين يبحثون عن فرص في البلدان ذات المخاطر العالية. وغالباً ما توفر المشروعات الاستثمارية فرص عمل وبنية تحتية مُحسّنة وحديثة وفعالة ونوعية حياة أفضل للمواطنين. وتعمل المؤسسة أيضاً على تحسين فرص الحصول على التمويل التجاري للبلدان الأعضاء الأقل نمواً والتي قد تكون معرضة لمخاطر أعلى وليست جاذبة للجهات الفاعلة الأخرى في السوق ولكنها تحتاج إلى نمو الصادرات والاستثمارات.

التوجه نحو التنمية البشرية

دائماً ما يضع الدعم الذي تقدمه المؤسسة للتجارة والاستثمار المستفيدين النهائيين منه في الإعتبار، وهم المواطنون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لذا فإن الهدف التنموي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه هو ضمان رفاه هؤلاء الأفراد ورخاءهم الاقتصادي.

وتشمل جهود التنمية البشرية تحسين الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والسلامة. وتعد الزراعة عنصراً حيوياً لتعزيز الأمن الغذائي وفرص العمل في العديد من البلدان، في حين أن تحسين الرعاية الصحية والوصول إليها يمثل حجر الزاوية في رفاه الإنسان وتنميته. وإن كان تعزيز الوصول إلى هذه الخدمات يحسن من رفاه السكان، ففي المقابل، فإن السكان الأصحاء في أي بلد يكونون أكثر إنتاجية ويمكنهم المساهمة في الإنتاجية الإجمالية لذلك البلد.

تقدم المؤسسة أيضاً الدعم للشركات من خلال ما تقدمه من حلول خاصة بتخفيف المخاطر السياسية والتجارية والتي تساعد الشركات في الوصول إلى أسواق جديدة، وزيادة العمالة والمساهمة في التنمية البشرية لبلدانها.

الحفاظ على التنمية خلال جائحة كوفيد-19

تسببت جائحة كوفيد-19 في العديد من التحديات والاضطرابات في خطط التنمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يهدد بإعاقة عقود من التقدم الإنمائي.

بحكم عضوية المؤسسة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن دورها يتمثل في تعزيز التنمية، وتؤدي المؤسسة هذا الدور من خلال تحفيز التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والعالم. ومن خلال أدوات تخفيف المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعمل المؤسسة بمثابة جسر لتسهيل المعاملات التجارية، والتي تكون عادةً من الصعب القيام بها، وذلك بسبب المخاطر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. تزداد أهمية هذا الدور بشكلٍ خاص في أوقات التقلبات الشديدة والأزمات، مثل جائحة كوفيد- 19 العالمية.

تسببت جائحة كوفيد-19 في العديد من التحديات والاضطرابات في خطط التنمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يهدد بإعاقة عقود من التقدم الإنمائي. ولغرض دعم البلدان الأعضاء في هذا الوقت غير المسبوق، فقد قامت المؤسسة بالتطوير والتحسين في كل من منتجاتها الجديدة والحالية على حد سواء وذلك بغرض مكافحة الوباء وضمان استمرار البلدان الأعضاء في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

تحدي التنمية في ظل جائحة كوفيد-19

منذ ظهور أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في ديسمبر 2019، انتشر الفيروس بسرعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبالغ عددها 57 بلداً. جاءت الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة لجائحة كوفيد-19 بمثابة صدمة للعديد من البلدان، التي كانت غير مستعدة إلى حد كبير وتعاني من نقص في الموارد للتعامل مع أزمة صحية عامة بهذا الحجم.

وحتى تتمكن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من السيطرة على انتشار الفيروس، فقد اتخذت تدابير مختلفة ذات صلة بالصحة العامة والسلامة وذلك بتقييد الحركة، بما في ذلك التباعد الاجتماعي، والإغلاق، وإغلاق الحدود. وعلى الرغم من أن هذه التدابير ساعدت في احتواء انتشار فيروس كوفيد-19، فقد كان لها أيضاً آثار اجتماعية واقتصادية بالغة، حيث كانت أنظمة الرعاية الصحية بأكملها على وشك الانهيار وعانت الاقتصادات من الركود. وتشعر البلدان النامية التي تعاني بالفعل من ارتفاع مستويات الفقر بها وانخفاض تغطية الضمان الاجتماعي بهذه الآثار بشكل متفاوت، وهو أمر يثير قلق بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بشكلٍ خاص حيث يتم تصنيف معظمها على أنها "بلدان نامية"، مع تصنيف 21 منها ضمن قائمة "البلدان الأقل نمواً 1".

تسببت جائحة كوفيد-19 وآثارها على الصحة والاقتصادات والمجتمعات أيضاً في حدوث اضطرابات كبيرة في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، مما يؤثر بدوره على الجهود العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حالة عدم التدخل الفوري لإنقاذ الموقف، فإن الجائحة تهدد بالقضاء على عقود من التقدم الإنمائي.

تسببت جائحة كوفيد-19 وآثارها على الصحة والاقتصادات والمجتمعات أيضاً في حدوث اضطرابات كبيرة في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، مما يؤثر بدوره على الجهود العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 https://www.sesric.org/files/article/724.pdf

الشكل 2: آثار جائحة كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

الآثار الصحية

لم تكن معظم أنظمة الرعاية الصحية مصممة للتعامل مع جائحة فيروس كورونا، حيث بلغت معدلات دخول المرضى إلى المستشفيات أرقاماً قياسية صاحبها معاناة من العجز في الموارد والعمالة اللازمة. وكان هذا هو الحال على وجه التحديد لدى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتصف أنظمة الرعاية الصحية بها بالضعف بالفعل وتُعاني من العجز في الأطباء وفرق التمريض، إذ يواجه ما لا يقل عن 38 بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عجزاً حرجاً في عدد العاملين في المجال الصحي[2]. وقد أفضى ذلك إلى تحميل أنظمة الرعاية الصحية تلك بأعباء تفوق طاقتها حيث تكافح تلك الأنظمة من أجل تتبع حالات الإصابات واختبارها وعلاجها مما خلف آثاراً مدمرة. وبالطبع فإن الأثر الأكثر تدميراً من بين الآثار التي خلفتها الجائحة هو الخسائر في الأرواح. وحتى تاريخه، فإن هنالك أكثر من 10 ملايين حالة تم تسجيلها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، منها 210,000 حالة وفاة[3].

أصبحت أنظمة الرعاية الصحية الآن تحمل على عاتقها مهمتين مزدوجتين هما أولاهما تتمثل في الحشد السريع للموارد وتنظيمها من أجل تقديم رعاية فعالة لمرضى فيروس كورونا، بينما يتوجب عليها في الوقت ذاته الحرص على أن تكون الرعاية الصحية المقدمة لغير مرضى فيروس كورونا آمنة وفعالة. هذا وقد تسببت هذه المهمة المزدوجة في أن تصبح أنظمة الرعاية الصحية في بعض البلدان على حافة الانهيار، إذ تضاءل عدد الأسرة المتاحة شيئاً فشيئاً، بالتزامن مع انتشار الفيروس وخروجه خارج نطاق السيطرة. أما بالنسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، فقد خلف فيروس كورونا عليهم تأثيراً خاصاً حيث تعرضت حياتهم للخطر نتيجة عملهم لساعات طويلة وعلى مدار أسابيع متصلة وبأقل قدر من الموارد.

مثل النجاح في التطوير السريع للعديد من لقاحات فيروس كورونا، وفي وقت قياسي، إنجازاً إيجابياً على صعيد الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الفيروس، ويتمثل الأمل الآن في أن يُثمر ذلك عن تخفيف بعض الضغط الملقى على عاتق أنظمة الرعاية الصحية كنتيجة لفيروس كورونا، مع تزايد أعداد الذين حصلوا على اللقاح.

إن من الأهمية بمكان أن تحصل جميع البلدان على نظام للرعاية الصحية يتمتع بالموارد الكافية، وذلك حتى في البلدان التي تخطت الآن ذروة الإصابات، إذ لا تزال الحاجة مستمرة إلى المزيد من الموارد من أجل إجراء الاختبارات للكشف عن الإصابة بالفيروس وعن وجود الأجسام المضادة، وإلى الحصول على المزيد من معدات الحماية الشخصية، وتعيين مسؤولين عن تتبع الحالات المخالطة، وشراء اللقاحات وتوزيعها، وإلى الإنفاق اللازم على غرف الطوارئ ووحدات العناية المركزة وأقسام العزل. علاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان احتواء هذه الصدمة الصحية من أجل تقليل الضرر الواقع على الاقتصاد.

الشكل 3: تأثير جائحة كوفيد-19 على الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

2 https://www.sesric.org/files/article/724.pdf
3 https://www.oic-oci.org/covid-19/?lan=en

الآثار الاقتصادية

من أجل الحفاظ على حياة مواطنيها، فقد لجأت العديد من البلدان إلى تقييد الحركة بل وغلق الحدود وذلك بغرض الإبطاء من انتشار فيروس كورونا الذي يُعد من الفيروسات سريعة الانتشار وشديدة الخطورة، وقد تضمنت هذه التدابير مستويات مختلفة من الإغلاق حيث تم إغلاق الأنشطة التجارية والأماكن العامة وذلك لحث المواطنين على البقاء بأمان بمنازلهم. كان التأثير أشد وقعاً على الأنشطة التجارية ذات الصلة بالقطاعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التعامل مع العملاء، مثل الضيافة أو السياحة، إذ كان الأقوى كنتيجة للقيود المتنوعة التي فُرضت جراء فيروس كورونا، حيث عانت هذه القطاعات من إغلاق جماعي للأنشطة التجارية إلى جانب زيادة معدلات البطالة سواء بصورة مؤقتة أو دائمة.

وعلى صعيد آخر، فقد فرضت العديد من البلدان تدابير موجهة استجابة منها للإغلاق الجماعي ومعدلات البطالة المتزايدة، بما في ذلك إعفاءات ضريبية مؤقتة للأنشطة التجارية المتأثرة ودعم للأجور للعاملين الذين فقدو وظائفهم. غير أنه على الرغم من التدابير المتخذة للتخفيف من حدث أثر فقدان الدخل، فإن الإغلاق المطول للعديد من القطاعات الاقتصادية قد أسفر عن انكماش اقتصادي حاد على مستوى العالم وإلى ارتفاع مستويات الدين، مما يُشكل تحديات تنموية على المدى البعيد خصوصاً للبلدان النامية.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً بمعدل 4.4% في عام 2020 حيث شهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية انخفاضاً بمعدل 3.3%[4] . كما تُشير تقديرات البنك الدولي كذلك إلى أن عام 2020 قد شهد انكماشاً بنسبة 5.2% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مع دخول عدد هائل من البلدان في مرحلة الكساد[5].

وبالمثل، فإن تقديرات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية تُشير إلى أن الاقتصادات في منطقة مجلس التعاون الإسلامي شهدت انكماشاً بواقع 2% في عام 2020، وهو ما تضمن انخفاضاً بواقع 3.4% في متوسط دخل الفرد[6]. ويأتي ذلك بصورة جزئية نتيجة لما يواجهه سوق النفط العالمي من معدل انخفاض هو الأكبر منذ عقود في مستويات الطلب، وهو جعل البلدان المصدرة للنفط من الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عرضة بصورة خاصة للآثار الاقتصادية التي تُخلفها الجائحة.

على الرغم من أن التوقعات لعام 2021 تبدو مبشرة، إذ تُشير تقديرات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إلى توقعات بنمو الاقتصادات بمعدل 5.4%[7] ، فسوف تستدعي الحاجة التنسيق والتعاون على المستوى العالمي من أجل تمهيد الطريق أمام تحقيق تعافٍ عالمي قوي. وسوف يكون التعافي الاقتصادي من الجائحة على الأرجح طويلاً وبطيئاً، غير أنه علينا أن نتخذ ما يلزم من خطوات

الشكل 4: تأثير جائحة فيروس كورونا على الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

4 https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020
5 https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/08/the-global-economic-outlook-during-the-covid-19-pandemic-a-changed-world
6 https://www.sesric.org/files/article/724.pdf
7 https://www.sesric.org/files/article/724.pdf

على الرغم من تأثر كل مجتمع بالآثار الاجتماعية للجائحة، فإن المخاطر الأشد جسامةً يتعرض لها الأفراد والمجتمعات الضعيفة لدينا، ولا سيما في البلدان الناشئة والنامية

لضمان مواصلة مسيرة النمو ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الآثار الاجتماعية

إلى جانب آثار جائحة كوفيد-19 الواقعة على القطاعات الصحية في الدول واقتصاداتها في جميع أنحاء العالم، فقد تسببت أيضاً في حدوث اضطرابات اجتماعية في كل الأرجاء، فقد تأثر كل مجتمع بالجائحة بشكل ما، سواءً بسبب إغلاق المدارس والشركات أو التحديات المصحوبة بتدابير التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات. ومع ذلك، وعلى الرغم من تأثر كل مجتمع بالآثار الاجتماعية للجائحة، فإن المخاطر الأشد جسامةً يتعرض لها الأفراد والمجتمعات الضعيفة لدينا، ولا سيما في البلدان الناشئة والنامية.

ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي يقدر أنه يمكن لجائحة كوفيد-19 أن تدفع بعدد إضافي يبلغ 88 إلى 115 نسمة تقريباً نحو هاوية الفقر المدقع، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع إلى 150 مليون بحلول عام 2021[8] . ويمثل هذا أعلى ارتفاع في معدلات الفقر خلال فترة تزيد على عقدين، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن الخسارة المحتملة للمكاسب المحققة بالفعل في مجال التنمية والتصاعد المحتمل للأزمة الإنسانية التي سيطول مداها. ويشكل هذا محل اهتمام خاص للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تأثر بعضها بشكل غير متناسب بالفقر والصراعات والنزوح الداخلي. والأمان الاجتماعي المحدود المتركز في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل الأدنى قد يشكل تهديداً لدفع المزيد من ملايين الأفراد نحو فئتي الفقر والفقر المدقع، الأمر الذي سيكون له آثار اجتماعية خطيرة.

ولحماية المجتمعات الأكثر عرضةً للخطر ومساعدة البلدان النامية والاقتصادات الناشئة في استئناف إحراز تقدم في عمليتي النمو والتنمية، فإن من المهم تطبيق تدابير لضمان تحقيق تعافي مستدام وشامل من آثار الجائحة. كما يلزم بذل جهود جماعية على مستوى العالم للتأكد من أن الآثار الاجتماعية للفيروس لا يتحملها بشكل غير متكافئ الأفراد الأكثر فقراً وضعفاً.

8 https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021

آثار جائحة كوفيد-19 على أصحاب المصلحة في المؤسسة

منذ بداية تفشي الجائحة، كانت المؤسسة على اتصال مباشر بعملائها وشركائها والبلدان الأعضاء فيها لتقدم دعمها لهم في مكافحة الفيروس. وبينما استمر فيروس كوفيد-19 في الانتشار، فقد تأثر الكثير من الأفراد والمؤسسات سلباً بطريقة ما، بما في ذلك المصدرون والمستثمرون والبنوك ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وحكومات البلدان الأعضاء.

وفي استبيان لرضا العملاء أُعِد مؤخراً وأُرسِل إلى عملاء المؤسسة الحاليين، ذكر جميع الذين ردوا على الإستبيان أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر سلبي على أعمالهم في 2020، كما أوردوا عدداً من التحديات التي واجهوها نتيجةً للجائحة العالمية. وشملت بعض التحديات المحددة القيود المفروضة على السفر والأعمال التي تعرضت للإلغاء أو التأخير وانخفاض الطلب من العملاء ومشكلات التدفقات النقدية وتسريح الموظفين.

المصدرون

عطلت جائحة كوفيد-19 التجارة الدولية، فقد ساهم إغلاق الحدود وتعطيل سلاسل التوريد العالمية وسياسات التجارة الحمائية بصورة متزايدة في إبطاء وتيرة التجارة الدولية في 2020. وتقدر منظمة التجارة العالمية حدوث انخفاض بنسبة 9.2% في حجم التجارة الدولية في عام 2020، وحدوث انخفاض بنسبة 23% في تجارة الخدمات العالمية[9] . وليس من المستغرب أن هذا الهبوط الحاد في التجارة الدولية كان له أثر ضار على الكثير من المصدرين في عام 2020. وخلال العام المنصرم، عملت المؤسسة بشكل وثيق مع المصدرين في بلدانها الأعضاء لإدارة المخاطر المرتفعة والعمل بشكل سريع على تتبع الحلول الجديدة المطلوبة للحفاظ على التدفق التجاري.

المستثمرون

رأى المستثمرون عام 2020 على أنه عام يتصف بالتقلب وعدم اليقين والمخاطر. ونتيجةً للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، فليس من المستغرب أن المستثمرين كانوا حذرين ومتحفظين في قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أعداد الاستثمارات.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص انخفاضاً حاداً في عام 2020. ووفقاً لتقرير "مراقبة اتجاهات الاستثمار" الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 42% في عام 2020، حيث إنها حققت 859 مليار دولار أمريكي مقابل 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019[10] . وكان هناك انخفاض أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الدول النامية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق متزايد، فقد اعتمدت البلدان النامية والاقتصادات الناشئة بشكل متزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدراً للتنمية الاقتصادية ونمو الدخل وتوفير فرص العمل خلال العقود الماضية، وهذا الانخفاض الحاد قد يعيق تحقيق أهداف التنمية الجوهرية والتنمية المستدامة. وفي هذه الأوقات بالتحديد، والتي شهدت فيها أغلب الدول مخاطر اقتصادية متفاقمة - ولا سيما البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، فقد اعتمدت المؤسسة على علاقاتها الوثيقة مع حكومات البلدان الأعضاء كما ظلت شريكاً جديراً بالثقة للمستثمرين.

خلال العام المنصرم، عملت المؤسسة بشكل وثيق مع المصدرين في بلدانها الأعضاء لإدارة المخاطر المرتفعة والعمل بشكل سريع على تتبع الحلول الجديدة المطلوبة للحفاظ على التدفق التجاري

9 https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr862_e.htm
10 https://unctad.org/system/files/official-document/diaeiainf2021d1_en.pdf
11 https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2020/10/13/global-financial-stability-report-october-2020#ExecSum
12 https://www.ifsb.org/sec03.php

البنوك

وسط حالة انعدام اليقين الاقتصادي المتزايدة والتي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، قامت البنوك بدور مهم في ضمان توفر السيولة والوصول إلى رأس المال. ومع ذلك، ونتيجةً للجائحة، أصبح هذا يشكل تحدياً أكبر، حيث إن البنوك قد تواجه تزايد المخاطر الائتمانية وعدم سداد القروض، مما سيؤثر على وضعها المالي ومحافظها المالية. وفي حال واصلت البنوك مواجهة تزايد خسائر القروض وضعف جودة الأصول، فقد تضطر إلى وضع المزيد من القيود على معايير الائتمان، الأمر الذي بدوره قد يؤدي إلى تفاقم الركود الاقتصادي ويؤثر سلباً على الانتعاش الاقتصادي على النطاق الأوسع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي خلال الأرباع الأخيرة، ظلت الأنظمة المصرفية إلى حد كبير قادرةً على الصمود خلالها بفضل دعم السياسات المكافح لتلك الآثار. وعمل تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020 على تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على الملاءة لدى البنوك في 29 دولة وخلص إلى أن أغلب البنوك يجب أن تكون قادرةً على استيعاب الخسائر والمحافظة على رأس المال فوق الحد الأدنى للمتطلبات بينما تستمر الجائحة[11]. ويظل هذا متسقاً مع النتائج التي توصلت إليها ورقة العمل التي نشرها مجلس الاستقرار المالي الإسلامي، والتي أوضحت أنه وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تواجه تراجعاً في السيولة خلال الجائحة، فقد ظلت قادرةً على الحفاظ على الاستقرار عن طريق تنفيذ سياسات فعالة[12]. واستطاعت البنوك استغلال المرونة المضمنة في الإطار التنظيمي العالمي للتخفيف من العواقب المباشرة والصدمات المترتبة على الجائحة، والتي بدورها قلصت أزمة الائتمان الضارة لصالح عملائها.

وللحفاظ على الاستقرار المالي لكل من البنك وعملائه على أفضل وجه، اعتمدت البنوك تدابير جديدة وخصصت موارد إضافية لتلبية الطلب المتزايد على السيولة في أوقات الأزمات. وتشمل هذه التدابير تقديم مدفوعات القروض ومدفوعات الفائدة المؤجلة، فضلاً عن خدمات التخطيط المالي المصممة للأفراد والشركات التي تأثرت مالياً بالجائحة. وقد تمكنت البنوك من التخفيف من وطأة التحديات الاقتصادية للجائحة، وذلك عن طريق تقديم الدعم المباشر للمقترضين، بما في ذلك الشركات والأسر. كما سيتعين على البنوك أن تقوم بدور ضروري في تشكيل الانتعاش الاقتصادي للجائحة عن طريق إعادة بناء الأمن المالي وصحة الأعمال وذلك بمنتجات وإعفاءات جديدة. وستواصل المؤسسة القيام بدورها بصفتها شريك مهم للمؤسسات المالية للتخفيف من المخاطر المتزايدة للائتمان وتحفيز رأس المال الخاص المطلوب لتنشيط اقتصادات البلدان الأعضاء.

وكالات ائتمان الصادرات الوطنية

تتمثل الأولوية الأولى لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية في تسهيل التجارة الدولية للشركات الوطنية عن طريق تمويل عمليات التجارة والتصدير والخدمات والمنتجات الأخرى. وقد أدى الانخفاض الحاد في التجارة الدولية بسبب جائحة كوفيد-19 إلى إعاقة عمليات التصدير وتقييد الانتعاش الاقتصادي. ولدعم المصدرين الوطنيين، كان على وكالات ائتمان الصادرات القيام بتقديم دعم مخصص لمصدريها المحليين من خلال المعاملات الحالية والمعاملات الجديدة المحتملة.

استطاعت البنوك استغلال المرونة المضمنة في الإطار التنظيمي العالمي للتخفيف من العواقب المباشرة والصدمات المترتبة على الجائحة، والتي بدورها قلصت أزمة الائتمان الضارة لصالح عملائها

وقد اعتمدت وكالات ائتمان الصادرات تدابيراً مختلفةً لدعم المصدرين بشكل أكبر خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توفير المزيد من أشكال المرونة بشأن سياسات المطالبات، وعمليات السداد، والدفعات المقدمة، فضلاً عن توفير تغطية تأمينية أكبر. ويتعين على وكالات ائتمان الصادرات أن تولي اهتماماً خاصاً لدعم المصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمصدرين في تلك القطاعات حيث تتطلب العمليات مستويات أعلى من الاتصال المباشر، إذ كانت كلتا المجموعتين عرضةً بشكل خاص للآثار الاقتصادية للجائحة.

المؤسسات المالية الدولية

تقوم المؤسسات المالية الدولية بدور رئيسي في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية والأسواق الناشئة، ويكون هذا الدور أكثر أهميةً في الأوقات التي تسود فيها حالة عدم الاستقرار مثل جائحة كوفيد-19. وقد تسببت التداعيات الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة العالمية في تقديم طلبات تمويل ضخمة للمؤسسات المالية الدولية، إذ تتطلع البلدان في جميع أنحاء العالم إلى تأمين التمويل لمبادرات الرعاية الصحية والتعافي الاقتصادي. ونظراً لأن الحكومات الوطنية تواجه مستويات غير مسبوقة من الإنفاق لمكافحة الجائحة، فإنها تلجأ بشكل متزايد إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على الدعم المالي في مبادراتها.

وقد عملت المؤسسة بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى أثناء الجائحة للاستجابة للحاجة المتزايدة للمساعدة المالية عن طريق التعاون في مختلف المبادرات المتعلقة بمواجهة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك برامج وتسهيلات التمويل الطارئ. وتشمل هذه الاستجابة التعاونية أيضاً دعم البلدان التي تسعى إلى الحصول على المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لمعالجة المشكلات الملحة المتعلقة بالجائحة. كان للتنسيق الذي تم بين العديد من المؤسسات المالية الدولية في استجاباتها لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الشراكات الاستراتيجية والمبادرات التعاونية للمؤسسة، دوره في نقديم دعم جوهري للحكومات وذلك بالحد من التقلبات وتعزيز القدرة على الصمود خلال الجائحة.

حكومات البلدان الأعضاء

توسع دور الحكومات الوطنية خلال أزمة كوفيد-19 لينجاوز حصره في الاضطرار إلى اتخاذ قرارات سياسية صارمة واتخاذ أوامر الإغلاق والحجر المنزلي إلى أن يصل ذلك الدور التدخل في السوق عن طريق آليات تقديم الدعم المالي للأجور ودعم الشركات. ولم تُستثن من ذلك حكومات البلدان الأعضاء في المؤسسة، حيث إنها واجهت التحدي الصعب المتمثل في الاضطرار إلى العمل بسرعة عبر مجموعة واسعة من مجالات السياسة لمعالجة المخاوف المباشرة للجائحة على المدى القصير، مع ضرورة التفكير الاستباقي والتخطيط على المدى الطويل في نفس الوقت. ويتعين على حكومات البلدان الأعضاء مواجهة الجائحة على جميع الجبهات، بدءاً من ارتفاع معدلات البطالة ووصولاً للتحديات التي تواجهها أنظمة الرعاية الصحية، مع الحفاظ على الاستقرار والأمن الاقتصاديين للأجيال القادمة.

وقد أعلنت العديد من حكومات البلدان الأعضاء في المؤسسة الإسلامية عن حزم كبيرة للتعافي في بداية الجائحة، مع التركيز على الاستثمار العام في أنظمة الرعاية الصحية والدعم الاقتصادي للشركات والأفراد المتأثرين سلباً بها. وصُممت التدابير التي وضعتها البلدان الأعضاء في المؤسسة لحماية مواطنيها من أسوأ الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة عن طريق الحفاظ على سلامتهم وصحتهم، كل ذلك مع التفكير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية والتخطيط لها. وقد ظلت المؤسسة شريكاً قوياً وجديراً بالثقة للبلدان الأعضاء عن طريق دعمها بمبادراتها لمكافحة الآثار السلبية للجائحة ومساعدتها على التخطيط للنمو والتنمية على المدى الطويل.

استجابة المؤسسة لجائحة كوفيد-19

في ظل إستمرار انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم واستمرار أعداد الحالات في الارتفاع، أصبحت الآثار الكاملة للجائحة أكثر وضوحاً؛ إذ تعرض النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية للتباطؤ، وأغلقت الشركات، وازدادت البطالة، وأصاب المرض ملايين الأشخاص، مما أدى إلى انهيار أنظمة الرعاية الصحية بأكملها تقريباً. واستعدت المؤسسة في وقت مبكر لهذه الآثار من خلال التواصل المنتظم مع البلدان الأعضاء والعملاء وإقامة شراكات مع منظمات أخرى لإيجاد حلول لمعالجة آثار الجائحة.

بدأت المؤسسة في العمل مع شركائها داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخارجها لوضع حلول مبتكرة وفعالة وتنفيذها لمكافحة الفيروس على جبهات متعددة. فعلى سبيل المثال، تشكل المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة" الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث خصصت مبلغ 150 مليون دولار أمريكي لاقتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لعملائها.

قدمت المؤسسة أيضاً الدعم لمشاريع الرعاية الصحية في البلدان الأعضاء فيها، بما يضمن أن أنظمتها قادرة بشكل أفضل على مواجهة الآثار السلبية للأزمات الصحية مثل كوفيد-19، مما يسهم في إنقاذ الأرواح في أثناء هذه العملية. وفي إطار تحديد أولويات الاحتياجات العاجلة للبلدان الأعضاء، ساعدت المؤسسة أيضاً في تسهيل تجارة الأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية والسلع الزراعية وغيرها من المنتجات الأساسية أثناء الجائحة.

في ظل استمرار تمديد الجدول الزمني للجائحة، تواصل المؤسسة العمل مع شركائها في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان الأعضاء في المؤسسة والبلدان غير الأعضاء لإيجاد طرق جديدة لمواجهة الجائحة (انظر الشكل 4). وقد قدمت المؤسسة الدعم من خلال بناء القدرات، وتوفير التغطية التأمينية، وتقديم المنح، وإبرام مذكرات التفاهم، مما ساهم في الحفاظ على سلامة سلاسل التوريد، وحماية الاستثمارات، وتقليل التقلبات، وحماية صحة المواطنين وسبل عيشهم. وتساعد هذه التدابير على بناء قدرة البلدان الأعضاء على الصمود أمام تفشي الجائحة وتقليل الآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية السلبية لها، لا سيما على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

الشكل 5: الجدول الزمني لاستجابة المؤسسة لجائحة كوفيد-19

2020

مارس

إعلان منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 جائحة

مارس

تنفيذ المؤسسة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتدابير **إدارة استمرارية الأعمال لضمان سلامة موظفي المؤسسة واستمرارية العمليات بسلاسة** من خلال وسائل موحدة وتعمل عن بعد.

مارس

كشف البنك الإسلامي للتنمية عن **تسهيل استراتيجي للتأهب والاستجابة بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي**، بما في ذلك **150 مليون دولار أمريكي** من المؤسسة لدعم التدفقات التجارية.

يوليو

مشاركة المؤسسة في الندوة الافتراضية التي عقدتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بعنوان **"ندوة مؤسسات القطاع الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول استجابة مجموعة البنك لجائحة كوفيد-19"**.

يوليو

توقيع المؤسسة على **مذكرة تفاهم مع الشركة الأوزبكية الوطنية لتأمين الصادرات والواردات (أوزبك إنفست Uzbekinvest)**.

يونيو

قيام المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بتنفيذ **مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لكوفيد-19 وذلك بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية**، لتشمل ما يصل إلى **400 مليون دولار أمريكي** كمنحة تمويل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لدعم التدفقات التجارية إلى البلدان الأعضاء المعتمدة على الواردات.

يوليو

عقدت المؤسسة بالشراكة مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة عبر الإنترنت بعنوان **"تأثير جائحة كوفيد-19 على تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي"**.

أغسطس

توقيع المؤسسة على **مذكرة تفاهم** مع وكالة ائتمان الصادرات النمساوية، **بنك التنمية النمساوي (OeKB)**.

أكتوبر

توقيع المؤسسة على **مذكرة تفاهم** للتعاون مع وكالة ائتمان الصادرات الوطنية في المملكة المتحدة التي تعمل تحت اسم **وكالة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)**.

ديسمبر

توقيع المؤسسة على **مذكرة تفاهم مع أكسم جرانت بيلاروس (Eximgarant)**.

أكتوبر

عملت المؤسسة بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية على إبتكار **تسهيل ضمان كوفيد-19 بقيمة 2 مليار دولار أمريكي** بغرض دعم القطاع الخاص.

أكتوبر

توقيع المؤسسة على **مذكرة تفاهم** مع وكالة ائتمان الصادرات التابعة للحكومة الإسبانية، **الشركة الإسبانية للتأمين وائتمان الصادرات ذ.م.م وشركة التأمين وإعادة التأمين.**

تعطي المؤسسة الأولوية للمشاريع التي تساهم في التعافي من جائحة كوفيد-19 (تسهيل استيراد المستحضرات الصيدلانية، وتعزيز التوسع في البنية التحتية للرعاية الصحية، ودعم واردات المواد الغذائية المهمة، وما إلى ذلك)

دعم قطاع التصدير لتجاوز المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19

من ناحية العرض، فقد أدت القيود الصحية التي نفذتها البلدان للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 إلى انخفاض مستويات الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد بشكل كبير

الملامح الرئيسية

قدمت المؤسسة في عام 2020 تسهيلات للصادرات بإجمالي مبلغ

7.9 مليار دولار أمريكي

بلغ إجمالي الصادرات المؤمن عليها من البلدان الأقل نمواً / البلدان منخفضة الدخل من البلدان الأعضاء

14 مليون دولار أمريكي

قدمت المؤسسة دعماً للصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي وصلت قيمته

28 مليار دولار أمريكي

تلقت وكالات ائتمان الصادرات الوطنية

مليار دولار أمريكي

غبر برنامج إعادة التأمين الداخلي بإتفاقية الحصص النسبية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنمية الصادرات

شهد عام 2020 ركوداً في التجارة العالمية بسبب عوامل العرض والطلب التي تأثرت بالتوترات التجارية التي شهدها عام 2019 وتفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. فمن ناحية العرض، فقد أدت القيود الصحية التي نفذتها البلدان للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 إلى انخفاض مستويات الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد بشكل كبير، إذ أجبرت القيود الصحية الشركات في القطاعات الأساسية على العمل بطاقة إنتاجية محدودة أو الشركات في القطاعات غير الأساسية على إغلاق العمليات إلى حين رفع تدابير الإغلاق. وهذا يعني أن الإنتاج الكلي قد انخفض أيضاً لأن الشركات كانت تعمل بطاقة إنتاجية محدودة. تأثر الطلب بانخفاض الدخل وحالة عدم اليقين في استمرارية التوظيف، مما شجع الأسر على الادخار بدلاً من الإنفاق. ولقد توقع البنك الدولي أن يشهد نصيب الفرد من الدخل أكبر انكماش على مستوى العالم منذ عام 1870، إذ أن من المتوقع أن ينكمش نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7%، بينما من المتوقع أن ينكمش في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 2.5%[13]. والانخفاض في نصيب الفرد من الدخل يعني أن إجمالي إنفاق الأسرة انخفض بشكل كبير مما يترجم إلى انخفاض في الطلب على السلع والخدمات غير الأساسية.

أدت عوامل العرض والطلب هذه إلى تعرض الشركات إلى انخفاض في الطاقة الإنتاجية وخسائر في الإيرادات وانخفاض في الاستثمارات، مما أدى بدوره إلى تسريح العمال والتعرض للإفلاس في بعض الحالات. ونتيجة لذلك، كانت الصادرات منخفضة في عام 2020 في ظل توقع منظمة التجارة العالمية أن يكون النمو بعد أزمة كوفيد-19 أقل بكثير من توقعات ما قبلها. وعلاوة على ذلك، فقد أثر الانخفاض الهائل في أسعار النفط بشكل كبير على أداء الصادرات في اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. وقد أثر ذلك بشكل كبير على إيرادات التصدير لدى البلدان المصدرة للنفط - ومعظمها من البلدان الأعضاء في المؤسسة. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى وجود انخفاض بنسبة 50 إلى 80% في إيرادات مصدري النفط الرئيسيين في عام 2020 مقارنة بعام 2019[14]. وأدى التأثير الكلي لصدمات العرض والطلب هذه إلى انخفاض النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد توقع صندوق النقد الدولي قبل انتشار فيروس كورونا أن تشهد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نمواً اقتصادياً بنسبة 3.7%، ولكن لم يكن من المتوقع حدوث انكماش بنسبة 2% بعد ظهور الجائحة.

تأثرت البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً سلباً لأن هذه البلدان تعتمد عادة على صادرات السلع لتحقيق إيرادات. ووفقاً لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن السلع مثل النفط والمعادن والأغذية وغيرها من المنتجات الأخرى تمثل أكثر من 70% من صادرات سلع البلدان الأقل نمواً[15]. وهذا يعني أن هذه الاقتصادات شديدة التأثر بالصدمات العالمية بما في ذلك الجائحة التي أدت إلى تقلص الطلب العالمي على المعادن والفولاذ خلال النصف الأول من عام 2020 بسبب تراجع نشاط التصنيع والبناء في جميع أنحاء العالم[16]. تأثر التصنيع، لا سيما صناعة الملابس، في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً بالقدر ذاته الذي تأثر به الطلب على الملابس في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

13 https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/08/the-global-economic-outlook-during-the-covid-19-pandemic-a-changed-world
14 https://www.iea.org/articles/energy-market-turmoil-deepens-challenges-for-many-major-oil-and-gas-exporters
15 https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-71-covid-19-pandemic-deals-a-huge-blow-to-the-manufacturing-exports-from-ldcs/
16 https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2020_ch1_en.pdf

أن هذه الاقتصادات شديدة التأثر بالصدمات العالمية بما في ذلك الجائحة التي أدت إلى تقلص الطلب العالمي على المعادن والفولاذ خلال النصف الأول من عام 2020 بسبب تراجع نشاط التصنيع والبناء في جميع أنحاء العالم

فقد شهدت طلبات الشراء من البلدان المتقدمة إلى الشركات المنتجة من البلدان الأقل نمواً انخفاضاً حاداً، وكان من المتوقع أن تنكمش صادرات الملابس من البلدان الأقل نمواً بنسبة 20% في عام 2020[17]. كما تأثر قطاع الخدمات بشكل كبير أيضاً، لا سيما قطاع السياحة الذي يمثل بالنسبة لبعض البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. أدى الأثر الإجمالي لتأثير الجائحة على البلدان الأقل نمواً إلى مراجعة توقعات النمو الاقتصادي للبلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً لتتراجع من 5 إلى 0.4-% وكان من المتوقع أن تؤدي هذا المراجعة إلى انخفاض بنسبة 2.6% في نصيب الفرد من الدخل في البلدان الأقل نمواً.

عززت الشكوك التجارية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 من أهمية التأمين التجاري في دعم البلدان الأعضاء خلال جائحة كوفيد-19. ويوضح هذا الفصل مساهمة المؤسسة في مجالات محددة تدعم الصادرات والوصول إلى الأسواق والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تعزيز القدرة التأمينية لوكالات الائتمان الوطنية.

استجابة المؤسسة

تسهيل الصادرات والوصول إلى الأسواق أثناء جائحة كوفيد-19

يعتبر تسهيل الصادرات من خلال منتجات التأمين في البلدان الأعضاء جزءاً من مهام المؤسسة. وأصبح التأمين التجاري ضرورياً بشكل خاص في أثناء فترة الجائحة، نظراً للتعطل الذي تشهده التجارة بسبب الصدمات التي يتعرض لها العرض والطلب. ولقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة المخاطر التجارية في عمليات التجارة العابرة للحدود، مما يجعل التأمين التجاري أمراً ضرورياً لتسهيل التجارة في أثناء فترة تفشي الجائحة؛ إذ تتسبب جائحة كوفيد-19 في تعطيل الوصول إلى الأسواق لأن الصدمات التي يتعرض لها العرض والطلب تجعل عمليات التصدير أكثر خطورة. ويواجه عملاء المؤسسة العديد من التحديات في عملياتهم التجارية بسبب الجائحة، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. زودت حلول التأمين المقدمة من المؤسسة المصدرين بالضمان اللازم لمواصلة عمليات التصدير في الأسواق الحالية، وفي بعض الحالات دخول أسواق جديدة. ويمنح التأمين الذي توفره المؤسسة للشركات المستفيدة الحماية التي تحتاجها لتنفيذ عمليات التصدير في أثناء الجائحة. وفي استبيان رضا العملاء الأخير الذي أرسلته المؤسسة إلى عملائها، وافق 66% من المشاركين في الاستبيان على أن بوليصة التأمين الشامل قصيرة الأجل (CSTP) التي تقدمها المؤسسة قد سهلت لشركاتهم الدخول الفعلي إلى أسواق جديدة في عام 2020.

لطالما كان الوصول إلى الأسواق يشكل تحدياً للعديد من المُصدّرين بسبب المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بل كانت تلك المخاطر أعلى في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 والتي تسببت في إغلاق مؤقت للحدود وانخفاض الطلب في بعض القطاعات. وقد أعلنت منظمة التعاون الإسلامي ثلاثة سيناريوهات اقتصادية محتملة لتأثير الجائحة وتراجع أسعار النفط على الصادرات من البلدان الأعضاء في المنظمة. ففي السيناريو الأول، الذي تكون فيه أسعار النفط أقل بحوالي 42% من متوسطها لخمس سنوات والسلع الأخرى أقل بحوالي 1-5% من متوسط مستوياتها، ستنخفض الصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.9% وستنخفض صادراتها إلى العالم بواقع حوالي 17%. في السيناريو الثاني، سيؤدي الانخفاض الإضافي في أسعار النفط بنسبة 55% لما دون متوسطها لخمس سنوات وبنسبة 10-5% في السلع الأخرى إلى انخفاض بنسبة 9.5% في التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي، وانخفاض بنسبة 24.7% في صادرات المنظمة إلى بقية العالم. وفي السيناريو الثالث، الذي تكون فيه أسعار النفط أقل بنسبة 70% من متوسطها لخمس سنوات و10-15% في السلع الأخرى، سيؤدي ذلك إلى خسائر إضافية في أحجام الصادرات، ولكن سيعني ذلك ضمنياً تحقيق حصة أكبر للتجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي[18].

17 https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2020_ch1_en.pdf
18 https://www.sesric.org/files/article/724.pdf

الشكل 6: السيناريوهات المحتملة لانخفاض تدفقات الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي (بالنسبة المئوية بين عامي 2019 و 2020)

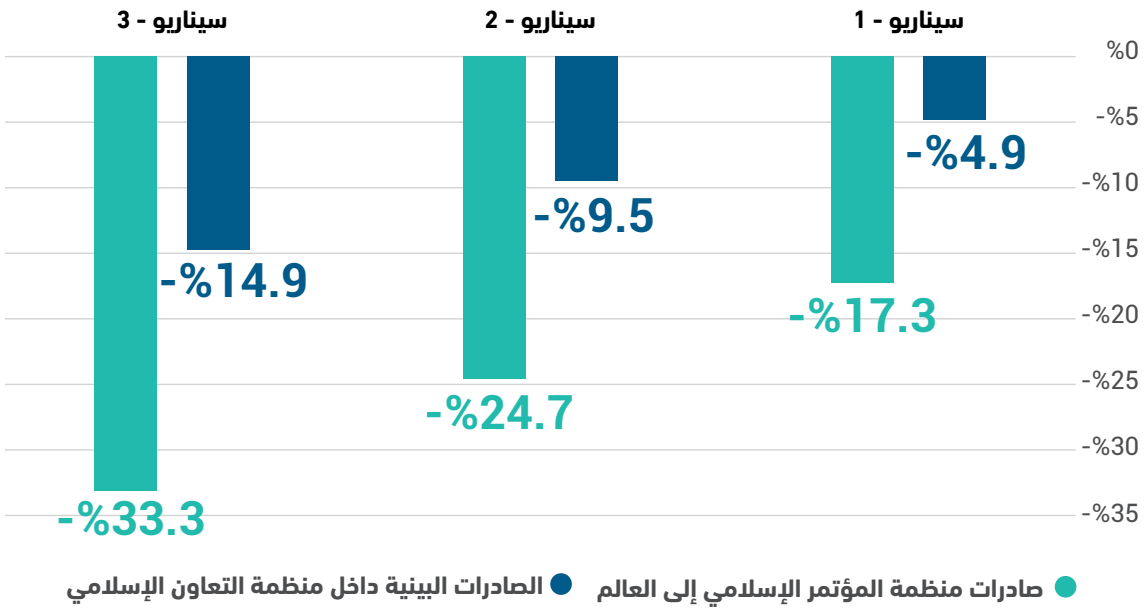

ساعدت منتجات التأمين المقدمة من المؤسسة على تزويد المصدرين بالثقة التي يحتاجونها لمواصلة التصدير حيثما يمكنهم ذلك. في عام 2020، قامت المؤسسة بتأمين صادرات من البلدان الأعضاء بقيمة إجمالية قدرها 7.9 مليون دولار أمريكي. وكما هو متوقع، كان هذا الرقم أقل في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نظراً للقيود التجارية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ولكنه لم يخرج عن نطاق السيناريو الأول، حيث انخفض بنحو 6%.

الشكل 7: انخفاض الصادرات التي تمت بتسهيل من المؤسسة بين عامي 2019 و2020 مقارنة بالسيناريوهات المحتملة

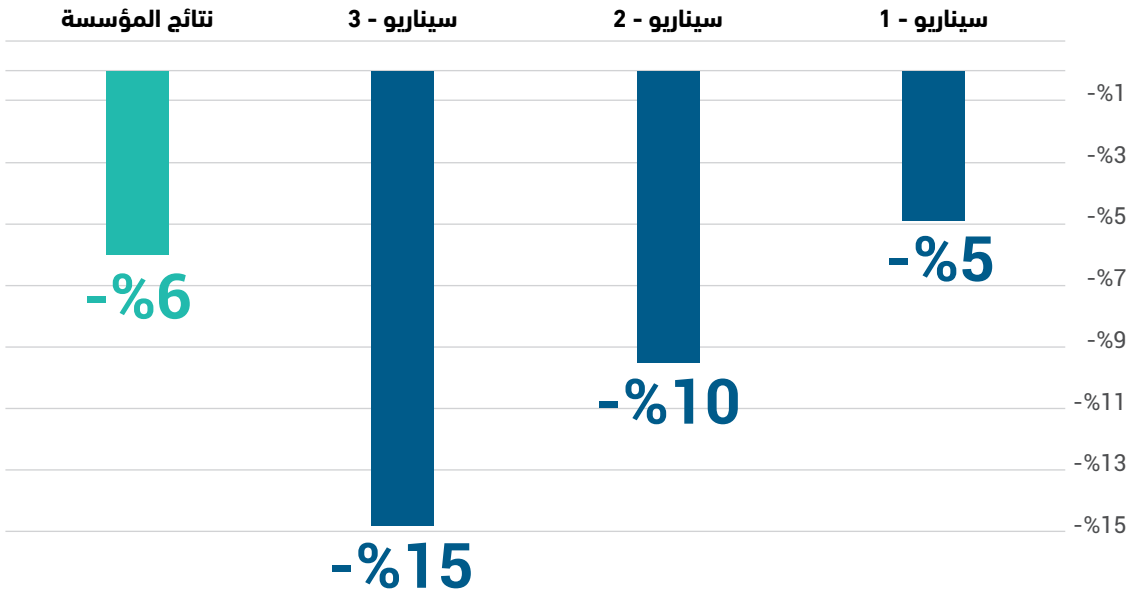

المصدر: حسابات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بناءً على خريطة التجارة لدى مركز التجارة الدولية وأسعار السلع لدى صندوق النقد الدولي وإحصاءات وجهات التجارة لدى صندوق النقد الدولي

يمثل دعم التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي إحدى أولويات المؤسسة، إذ بلغ إجمالي الدعم المقدم منها – منذ إنشائها - للصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي مبلغ 28 مليار دولار أمريكي (وذلك حتى 31 ديسمبر 2020) ليرتفع بذلك من مبلغ 24 مليار دولار أمريكي والذي تحقق في نهاية عام 2019 (انظر الشكل 8). تم دعم هذه المعاملات داخل منظمة التعاون الإسلامي عبر البلدان العربية في قارة آسيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا. وجاءت غالبية هذه الصادرات من البلدان العربية في قارة آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى بينما كانت أفريقيا وجنوب شرق آسيا الوجهة الرئيسية للواردات داخل منظمة التعاون الإسلامي. وتدرك المؤسسة أهمية دعم الصادرات من أفريقيا وجنوب آسيا مما يزيد من حصة الصادرات البينية من هذه البلدان.

الشكل 8: قيمة الصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها في عامي 2019 و2020

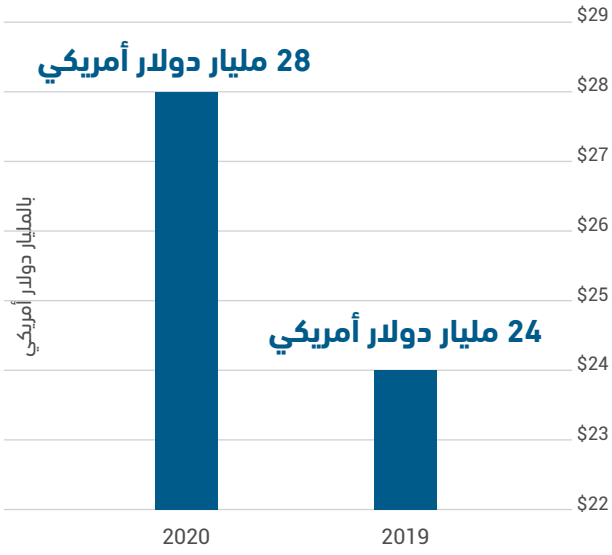

الشكل 9: إجمالي مبلغ الصادرات المؤمن عليها من البلدان الأعضاء الأقل نمواً خلال الفترة 2016 - 2020

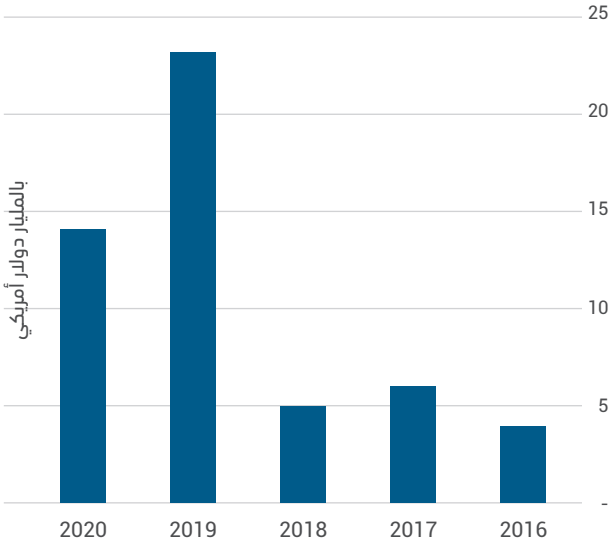

تأثرت الصادرات من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في المؤسسة بشكل كبير خلال الجائحة نظراً لانخفاض الطلب على صادراتها. ومع ذلك، فقد تدخلت المؤسسة لتوفير تأمين الصادرات الذي تشتد الحاجة إليه لهذه البلدان الأعضاء وذلك بإجمالي بلغ 14.9 مليون دولار أمريكي. وتدرك المؤسسة أهمية دعم الصادرات من البلدان الأعضاء الأقل نمواً، إذ أن هذه الصادرات ضرورية لتوليد الإيرادات وتعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان. ولطالما قامت المؤسسة بالتأمين على الصادرات من البلدان الأعضاء الأقل نمواً، إذ ارتفع مبلغ التأمين من 4 ملايين دولار أمريكي في عام 2016 إلى 23.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019. وفي عام 2020، كان هذا المبلغ أقل من عام 2018 بسبب القيود التجارية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

تعزيز القدرة التأمينية لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية أثناء الجائحة

تقوم وكالات ائتمان الصادرات الوطنية بدور مهم في دعم الصادرات أثناء الجائحة. ونظراً إلى أن شركات التأمين الخاصة قد خفضت حدود الائتمان للمشترين، أصبح عدد كبير من عملاء تأمين الائتمان أكثر عرضة للمخاطر. وهذا يعني أن على المؤسسات المفوَّضة من جانب الحكومة أن تنهض ليس فقط لسد فجوة تأمين الائتمان التي خلفتها شركات التأمين الخاصة، بل لتحقيق الاستقرار في منظومة التجارة في أثناء الجائحة. ويعد تأمين مخاطر الائتمان الذي تقدمه وكالات ائتمان الصادرات الوطنية مهماً لدعم التجارة من خلال إدارة المخاطر وقيود السيولة. ومع ذلك، وفي ظل استمرار تزايد الآثار السلبية للجائحة على الصادرات، فإن وكالات ائتمان الصادرات قد أصبحت غارقة في الطلب على الدعم.

تدخلت المؤسسة لتزويد هذه المؤسسات بدعم إعادة التأمين الذي تشتد الحاجة إليه، فعلى سبيل المثال، قدمت المؤسسة الدعم لوكالة ائتمان الصادرات الإندونيسية بي تي إشورانسي آسي من خلال برنامج إتفاقية إعادة التأمين الخاصة ببنك الصادرات والواردات. هذا وقد أدت ترتيبات إعادة التأمين إلى دعم برنامج تأمين الائتمان التجاري قصير الأجل الخاص بشركة بي تي إشورانسي آسي. وبفضل إعادة التأمين المذكور، فقد أصبحت بي تي إشورانسي آسي قادرة على دعم شركات التصدير في إندونيسيا. وقد ساهمت المؤسسة من خلال هذا التمويل في تحقيق الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وضعت الحكومة ومؤسسات تمويل التنمية، وفي مواجهة الآثار الضارة للجائحة على التجارة، على رأس أولوياتها مساعدة الشركات على مواصلة العمل في القيام بعمليات التجارة من خلال وكالات ائتمان الصادرات الوطنية. ومع ذلك، وفي ظل استمرار الأزمة، فقد أصبحت وكالات ائتمان الصادرات هذه غارقة بشكل متزايد في الطلب على القدرة على التأمين، لا سيما في البلدان النامية، وذلك نظراً لزيادة عدد الشركات المتضررة من الجائحة. وكجزء من مهمتها، قامت المؤسسة بدعم وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء في بلدان مختلفة، إذ ساعدت الشركات في جهودها لمواصلة عمليات التجارة في ظل تفشي هذه الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسة مع عدد من وكالات ائتمان الصادرات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استمرار التجارة طوال عام 2020. وتعاونت المؤسسة بشكل وثيق مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية هذه من خلال توفير قدرة تأمينية إضافية عبر آليات إعادة التأمين الاختيارية وآليات معاهدات إعادة التأمين. ومن خلال آليتي إعادة التأمين هاتين، قدمت المؤسسة ما يصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي إلى 13 وكالة ائتمان صادرات وطنية.

الشكل 10: حصة الأعمال المؤمن عليها مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، 2020

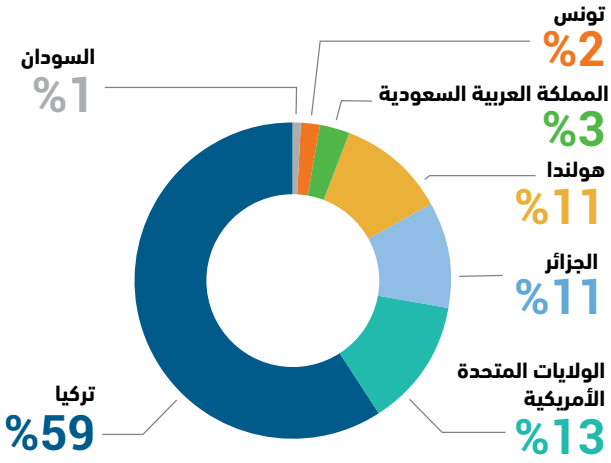

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق التصدير وسلاسل القيمة

كان للجائحة تأثير مدمر بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في القطاعات الأكثر تضرراً، مثل السياحة والسفر من بين عدة قطاعات أخرى. لم تؤثر الآثار السلبية التي تعرضت لها الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاجية في هذه الشركات فحسب، بل على التوظيف أيضاً بسبب توقف الإنتاج وتسريح العمالة. ويعتبر تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة ضاراً بشكل خاص نظراً إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة توفر جزءاً كبيراً من فرص العمل. والشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بشكل خاص هي تلك المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي في البلدان منخفضة الدخل/البلدان الأقل نمواً، وهي أكبر قطاعات التوظيف في هذه البلدان. والعمل خارج الاقتصاد الرسمي يعني أنها كانت تتلقى مقداراً محدوداً من المساعدة الحكومية. ولقد قدمت المؤسسة الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأمين على تسهيلات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأمين خطابات الاعتماد التي تضمن استمرار هذه الشركات في عمليات التصدير. في استبيان رضا العملاء الأخير، أجاب 100% من المشاركين في الاستبيان بالموافقة إلى حد ما أو الموافقة على أن بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية الخاصة بالمؤسسة قد حسنت من قدرة شركتهم على خدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أبرز نقاط المشروع

برنامج اتفاقية اعادة التأمين بالحصص النسبية لصالح شركة بي تي أشورانسي آسي إندونيسيا

البلد العضو	إندونيسيا
المنتج	برنامج إعادة التأمين الداخلي بالحصص النسبية
العميل	بي تي إشورانسي آسي إندونيسيا
حجم المشروع	129 مليون دولار أمريكي (أعمال مؤمن عليها حتى الربع الثاني من عام 2020)
الفترة	بصفة سنوية (1 يناير 2020 - 31 ديسمبر 2020)

دور المؤسسة

يعد برنامج إعادة التأمين بالحصص النسبية مع بي تي إشورانسي آسي إندونيسيا ثاني برنامج توقعه المؤسسة مع وكالة ائتمان صادرات من منطقة آسيا. وقد تم توقيع برنامج معاهدة إعادة التأمين الخاصة ببنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد في عام 2018 وتم تجديدها بنجاح حتى الآن. وهذا مؤشر على أن وجود المؤسسة في هذه المنطقة قد لقي استحساناً من جانب وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء لأنها تتوقع ألا تقوم المؤسسة بزيادة قدرتها التأمينية فحسب، بل ستتعرف أيضاً على خدمات المؤسسة وخاصة برامجها / بوالصها متوسطة الأجل كذلك، بالإضافة إلى توسيع نطاق وصولهم وشبكتهم، من خلال المؤسسة، إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بما في ذلك كياناته، مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، إذ أن كلاهما قد تدعم حاملي البوالص بالتمويل.

وفرت المؤسسة القدرة على إعادة التأمين لدعم برنامج تأمين الائتمان التجاري قصير الأجل لشركة بي تي إشورانسي آسي إندونيسيا.

المساهمة (المساهمات) في أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد - ينبع الأثر التنموي من دعم المؤسسة للتجارة والصادرات في إندونيسيا مما يدعم بصورة غير مباشرة خلق الوظائف والنمو الاقتصادي.

توفير تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لدعم جهود تخفيف آثار جائحة كوفيد-19

يقدم التمويل الإسلامي خطين للدفاع ضد الأزمات. ويتمثل أولهما والذي يهدف للدفاع ضد المخاطر الداخلية في التكامل الوثيق بين التمويل والأنشطة الاقتصادية الحقيقية ومشاركة المخاطر. أما خط الدفاع الثاني والرئيسي ضد المخاطر الخارجية فيتمثل في وجود شبكة أمان اجتماعي قوية

الملامح الرئيسية

القيمة الإجمالية للأعمال المؤمن عليها بموجب بوالص المصارف العامة:

297 مليون دولار أمريكي

القيمة الإجمالية للأعمال المؤمن عليها بموجب بوالص تأمين الاعتمادات المستندية:

2.9 مليار دولار أمريكي

عدد البنوك التي أقامت شراكة مع المؤسسة:

23

تأثير جائحة كوفيد-19

يعد التمويل الإسلامي تمويلاً مسؤولاً وأخلاقياً ومستداماً، وقد لعب دوراً حاسماً في التخفيف من آثار الأزمات المتولدة داخلياً في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، مثل الأزمة المالية العالمية، وقدم شبكة أمان قوية ضد الصدمات مثل أزمة كوفيد-19. ويقدم التمويل الإسلامي خطين للدفاع ضد الأزمات. ويتمثل أولهما والذي يهدف للدفاع ضد المخاطر الداخلية في التكامل الوثيق بين التمويل والأنشطة الاقتصادية الحقيقية ومشاركة المخاطر. أما خط الدفاع الثاني والرئيسي ضد المخاطر الخارجية فيتمثل في وجود شبكة أمان اجتماعي قوية. ويساعد نظام الدفاع هذا الأنظمة المالية الإسلامية المتطورة تطوراً جيداً على الحفاظ على الأداء الاقتصادي الإيجابي خلال فترات الانكماش الاقتصادي الدورية.

شكلت جائحة كوفيد-19 تحديات للسيولة والقدرة على المقاومة ورأس المال للقطاع المصرفي الإسلامي، وهو أكبر عنصر في القطاع المالي الإسلامي[19]. ومع ذلك، يتوقع البنك الإسلامي للتنمية أن يكون تأثير الأزمة على البنوك الإسلامية مماثلاً للتأثير الواقع على البنوك التقليدية نظراً للتشابه في نموذج أعمالها[20]. فقد تأثر سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك) أيضاً بجائحة كوفيد-19 مما أدى إلى خفض التصنيف الائتماني، الأمر الذي سيحد بدوره من توافر الأموال لجهات الإصدار عالية الجودة. ويتمثل أحد المخاوف الرئيسية في أسواق الأصول الثابتة في قدرة جهات الإصدار الحالية على خدمة الديون المستحقة بسبب إجراءات الإغلاق المتخذة للحد من انتشار الفيروس. ومن المتوقع أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية أو انهيار أسعار النفط أو حدوث تغيير طويل الأجل في سلوك المستهلكين إلى زيادة تدهور أساسيات الائتمان.

من المتوقع أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية أو انهيار أسعار النفط أو حدوث تغيير طويل الأجل في سلوك المستهلكين إلى زيادة تدهور أساسيات الائتمان

19 https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2020-10/1.%20IsDB%20Group%20Report%20on%20Covid-19%20and%20Islamic%20Finance__FINAL.pdf

20 https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2020-10/1.%20IsDB%20Group%20Report%20on%20Covid-19%20and%20Islamic%20Finance__FINAL.pdf

استجابة المؤسسة

تحسين الوصول إلى التمويل الإسلامي

على الرغم من الآثار السلبية للجائحة، كانت المؤسسة تقوم بدور فعال في تخفيف المخاطر للحفاظ على تدفق التجارة والاستثمار من خلال توفير حلول تأمين ضد المخاطر متعددة الأطراف وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دخلت المؤسسة في شراكة مع العديد من المؤسسات المالية بموجب بوليصة المصارف العامة والتي تساعد البنوك على استرداد ما يصل إلى 90% من خسائرها في حالة عدم السداد. وتسهل المؤسسة، من خلال أداة بوليصة المصارف العامة، توفير التمويل الإسلامي لجهات الإصدار التي تواجه صعوبات في الحصول على رأس المال العامل الضروري بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي عام 2020، كان لدى المؤسسة خمسة من حملة بوالص المصارف العامة وتأمين الإعتمادات المستندية والتأمين على عملية محددة، مما زاد العدد الإجمالي لحملة هذه البوالص في عام 2020 إلى 23 وعدد حامليها منذ تأسيس المؤسسة إلى 54. وفي إطار دعم 23 مؤسسة مالية من خلال بوالص المصارف العامة وتأمين الاعتمادات المستندية والتأمين على عملية محددة، غطت المؤسسة ما مجموعه 297.6 مليون دولار أمريكي بموجب هذه البوالص. وتعتبر منتجات تأمين الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل بوالص المصارف العامة وتأمين الاعتمادات المستندية، التي تقدمها المؤسسة عنصراً أساسياً لدعم المؤسسات المالية الإسلامية حتى تتمكن من توفير حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، من خلال الشراكة مع هذه المؤسسات المالية، ساهمت المؤسسة أيضاً بشكل مباشر في تحقيق الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوضح الشكل 10 عدد البلدان التي توجد بها بوالص مصارف عامة سارية للفترة بين عامي 2016 و2020.

الشكل 11: عدد البلدان التي بها بوالص مصارف عامة سارية

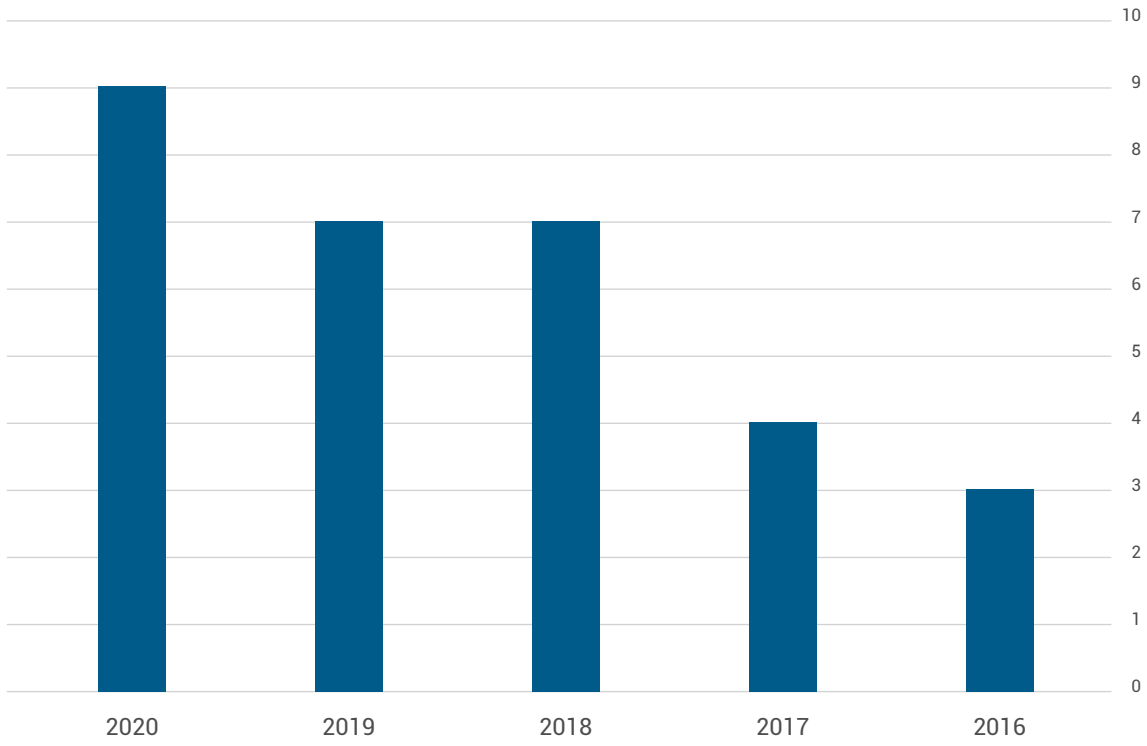

على الرغم من أن عام 2020 قد واجه تحديات خاصة به، إلا أنه كانت هناك بعض الفرص لزيادة التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. ويتزايد معدل الطلب على التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من شركات التأمين والوسطاء بوتيرةٍ متسارعة، فضلاً عن الجهات الفاعلة في القطاع العام. وشهدت شركات، من بينها لويدز لندن، معدلاً متزايداً في طلب خدمات ومنتجات التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ولغزو هذه الأسواق، عملت المؤسسة مع سوق لويدز فيما يتعلق بتقديم منتجات التأمين التكافلي وإعادة التأمين وتسهيل الوصول إلى تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

21 https://www.islamicfinancenews.com/about-us

الشراكات بغرض الترويج للتمويل الإسلامي

ساعدت المؤسسة أيضاً في رفع درجة الوعي بالتمويل الإسلامي على مستوى العالم من خلال شراكتها مع مجلة أخبار التمويل الإسلامي، حيث تعمل المؤسسة كشريك استراتيجي متعدد الأطراف في المؤتمرات العديدة التي تعقدها المجلة. ومجلة أخبار التمويل الإسلامي عبارة عن مجلة رقمية قائمة على الاشتراكات تقدم تغطية حصرية وشاملة لأسواق التمويل الإسلامي على مستوى العالم. وتمتلك المجلة شبكة لا مثيل لها من الاتصالات التي توفر نظرة ثاقبة في مختلف القضايا التي تؤثر على الأسواق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[21].

ولدورها المحوري في النهوض بالتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد حصدت المؤسسة "الجائزة العالمية لائتمان الصادرات الإسلامية والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2020" وذلك في حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمي العاشر. وهذه هي المرة الرابعة التي تفوز فيها المؤسسة بهذه الجائزة منذ انطلاقها في عام 2016 - حيث حصدت المؤسسة هذه الجائزة في أعوام 2016 و2017 و2018 على التوالي.

أبرز نقاط المشروع

تمويل الواردات الأساسية إلى نيجيريا

البلد العضو	**نيجيريا**
المنتج	**بوليصة المصارف العامة - المرابحة**
العميل	**البنك المغربي للتجارة الخارجية (بنك أفريقيا، المغرب)**
حجم المشروع	**12.5 مليون دولار أمريكي (الحد الائتماني للمؤسسة)**
الفترة	**6 أشهر**

دور المؤسسة

تتكون العملية من إصدار المؤسسة لأول تسهيل مرابحة في إطار بوليصة المصارف العامة لصالح بنك مغربي، البنك المغربي للتجارة الخارجية (بنك أفريقيا، المغرب). وكان البنك المغربي للتجارة الخارجية، المغرب هو المنظم الرئيسي المفوض لتوفير 25 مليون دولار لصالح بنك نيجيري. وقد كانت هناك حاجة ماسة إلى التمويل لتأمين الواردات الأساسية من الغذاء والنفط المكرر لتخفيف حدة الوضع المتأزم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تسببت في جائحة كوفيد-19. فعلى غرار البلدان النامية الأخرى، تواجه نيجيريا الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الضارة لجائحة كوفيد-19 وهي في حاجة ماسة إلى الواردات الاستراتيجية. واضطلعت المؤسسة من خلال هذه العملية بدور حيوي في تسهيل حركة التجارة وتعزيز الثقة بين البلدان الأعضاء، وخاصة خلال فترة الأزمة الاقتصادية. حيث غطت المؤسسة 50% من التمويل التجاري المجمع، لتساهم بذلك في نجاح عمليات التمويل المجمع، وذلك بفضل آليتها المتبعة لتخفيف حدة المخاطر.

المساهمة (المساهمات) في أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة – تم تحقيق تنمية البلدان الأعضاء من خلال دعم تدفق التجارة البينية للسلع الأساسية داخل منظمة التعاون الإسلامي خلال أزمة كوفيد-19. وقد أتاحت مشاركة المؤسسة في العملية تقديم الدعم المباشر للبنك النيجيري وتعزيز قدرة القطاع الخاص على المقاومة.

المساهمة في تنمية البلدان الأعضاء في ظل تفشي جائحة كوفيد-19

توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً اقتصادياً عالمياً بنسبة 4.9%، وهي أقل بمقدار 1.9 نقطة مئوية عن توقعات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2020. ومن المتوقع أيضاً أن تجعل الجائحة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 أقل بنحو 6.5 نقطة مئوية مما كان عليه في توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 في يناير 2020.

الملامح الرئيسية

1.9 مليار دولار أمريكي

من إجمالي الاستثمار بتسهيل من المؤسسة في البلدان الأعضاء

587 مليون دولار أمريكي

قيمة دعم للاستثمارات البينية في منظمة التعاون الإسلامي في 2020

14 مليون دولار أمريكي

قيمة دعم الصادرات من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في 2020

5.4 مليار دولار أمريكي

قيمة أعمال مؤمن عليها في قطاع الطاقة في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير مدمر على مكاسب التنمية التي تحققت في جميع أنحاء العالم. وتواجه العديد من البلدان التي تعاني بالفعل من أجل توفير الاحتياجات الأساسية مزيداً من التدهور في قدرتها على التعامل مع تدابير التنمية. ولقد ازدادت تحديات التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان وعلى الاستثمارات طويلة الأجل بسبب تغيُّر الأولويات. إذ توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً اقتصادياً عالمياً بنسبة 4.9%، وهي أقل بمقدار 1.9 نقطة مئوية عن توقعات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2020. ومن المتوقع أيضاً أن تجعل الجائحة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 أقل بنحو 6.5 نقطة مئوية مما كان عليه في توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 في يناير 2020. أدى تأثير الجائحة على نمو البلدان إلى عكس بعض المكاسب التي تحققت نحو النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً.

أدت الجائحة أيضاً إلى انخفاض ثقة المستثمرين في ظل تزايد حالة عدم اليقين التي أحدثتها الجائحة. ففي بداية الجائحة، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) انخفاضاً بنسبة 5 إلى 15% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[22]. وكان المستثمرون في حالة من عدم اليقين بشأن أداء بعض القطاعات والاقتصادات في أثناء الجائحة وبعدها، وبالتالي أوقفوا الاستثمارات. تأثرت البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً بشكل خاص بالاتجاهات الاقتصادية المعاكسة الناتجة عن عوامل متعددة بما في ذلك الضغط على أنظمة الرعاية الصحية الهشة بالفعل، وخسارة التجارة والسياحة، وتضاؤل التحويلات المالية المتوقع انخفاضها إلى 445 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بـ 554 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وتراجع تدفقات رأس المال، وتشديد الأوضاع المالية في ظل تصاعد الديون.

في بداية الجائحة ، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إنخفاضاً بنسبة 5 إلى 15% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

22 https://unctad.org/press-material/impact-coronavirus-outbreak-global-fdi

استجابة المؤسسة

زيادة ثقة المستثمرين

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً لتسهيل النمو الاقتصادي من خلال توفير الاستثمارات الرأسمالية التي قد لا تكون متاحة من خلال المصادر المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات الأجنبية عندما تُنشئ شركات فرعية تابعة لها في البلدان الأعضاء، فإنها بذلك توفر الوظائف كما تقوم بنقل المعرفة، وهذا أمر مهم أيضاً لتطوير مهارات العمل في البلدان الأعضاء. وتدرك المؤسسة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعمل على حشد الاستثمارات من خلال بوالص تأمين الاستثمار الأجنبي التي تقدمها. وتوفر هذه البوالص تأميناً ضد المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمستثمرين الأجانب. وقد كانت هذه البوالص مهمة بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19 في ظل مواجهة المستثمرين الأجانب للمخاطر التي فرضتها الجائحة. وفي عام 2020، قامت المؤسسة بتأمين استثمارات بقيمة 1.98 مليون دولار أمريكي في 21 دولة ليصل إجمالي الاستثمارات المؤمن عليها منذ تأسيس المؤسسة إلى 14.9 مليار دولار أمريكي. وكانت غالبية الاستثمارات التي تم التأمين عليها في اقتصادات ناشئة ونامية والتي غالباً ما تكون الاستثمارات فيها أكثر خطورة (انظر الشكل 12).

الشكل 12: الاستثمارات المؤمن عليها في البلدان الأعضاء، 2020

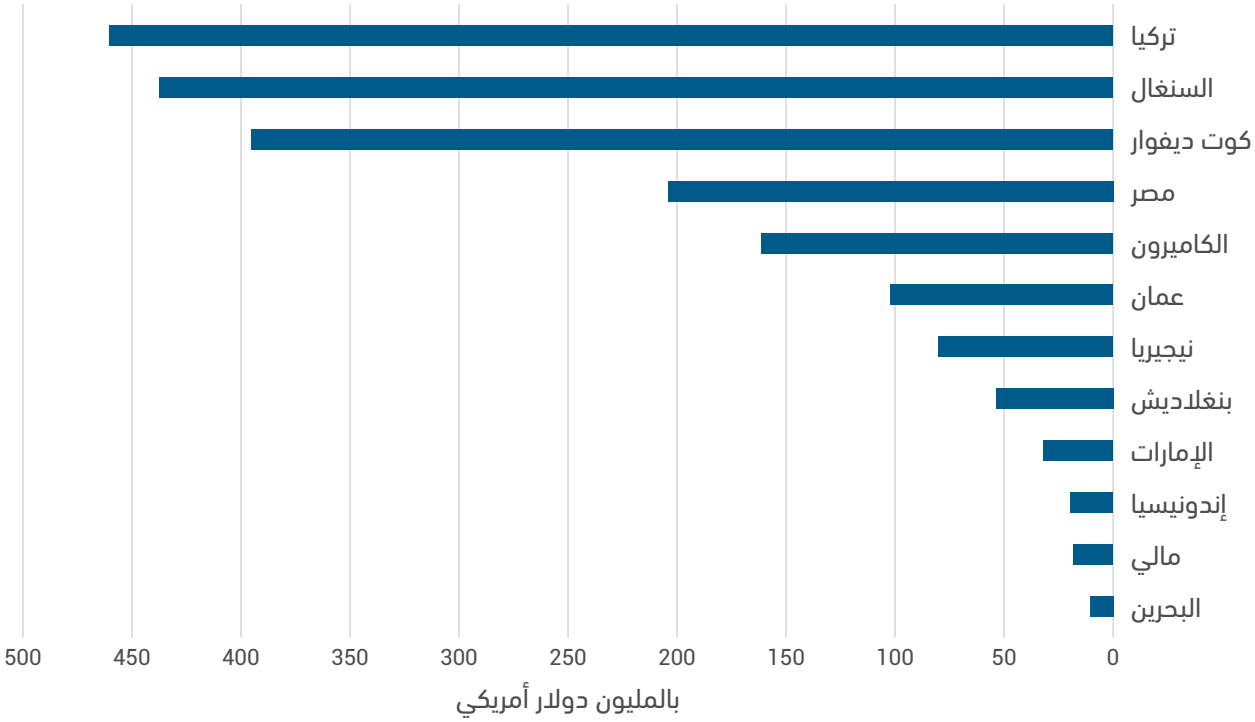

تدرك المؤسسة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعمل على حشد الاستثمارات من خلال بوالص تأمين الاستثمار الأجنبي التي تقدمها. وتوفر هذه البوالص تأميناً ضد المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمستثمرين الأجانب

دعم القطاعات الاستراتيجية

الشكل 13: الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة موزعة حسب القطاع الاستراتيجي، 2020

الزراعة

42.1 مليون دولار أمريكي

الصحة

370 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية

585.6 مليون دولار أمريكي

الخدمات

860.7 مليون دولار أمريكي

التصنيع

2.1 مليار دولار أمريكي

الطاقة

5.4 مليار دولار أمريكي

تقوم المؤسسة بدور رئيسي في التخفيف من المخاطر ودفع عجلة التعافي، خاصة وأن الجائحة تضعف من أنشطة التجارة والاستثمار على مستوى العالم. ولقد خصصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2.3 مليار دولار أمريكي من المساعدات لدعم الاحتياجات الاستراتيجية للبلدان الأعضاء. كما أنشأت "تسهيل استراتيجي للتأهب والاستجابة" خاص بقيمة 730 مليون دولار أمريكي لدعم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19. ويستهدف هذا المورد تعزيز تعافي البلدان الأعضاء من الجائحة من خلال استعادة اقتصاداتها لما كانت عليه قبل الجائحة وإعادة بنائها. وقد دعمت المؤسسة هذه المبادرة من خلال توفير تغطية تأمينية بقيمة 150 مليون دولار أمريكي. وسيساعد التأمين ضد المخاطر الائتمانية والسياسية المقدم في الحفاظ على واردات السلع الاستراتيجية وحماية الاستثمار وتقليل التقلبات لأقصى درجة ممكنة.

ساهمت "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 التي قامت بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" في عدد من المشاريع الاستراتيجية في البلدان الأعضاء، مما سهل العمليات التي وفرت الدعم للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة في أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، قدمت المؤسسة 9 ملايين دولار أمريكي في شكل تأمين لتعزيز خطاب اعتماد للبنك المغربي للتجارة الخارجية (بنك أفريقيا، المغرب) لتأمين واردات سلع استراتيجية عاجلة إلى السنغال. كذلك تمت عملية أخرى بتسهيل من "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" حيث تم تقديم مبلغ وقدره 5.5 مليون دولار أمريكي كتغطية من جانب المؤسسة لصالح فرع بنك الهند الوطني في سنغافورة، وذلك بغرض استيراد السلع الزراعية المهمة مثل القمح. هذا وقد ساهم التزام المؤسسة بهذه الصفقة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع في الهند. ولمعالجة مشكلة توفير الطاقة في تونس، قدمت المؤسسة تغطية تأمينية، من خلال بوليصة المصارف العامة، بقيمة 4.75 مليون دولار أمريكي للبنك الشعبي، والذي يقع مقره في أوروبا، وكذلك مبلغ 19 مليون دولار أمريكي كتغطية تأمينية للبنك المغربي للتجارة الخارجية (بنك أفريقيا، المغرب) من خلال "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية". وقد أتاح تدخل المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصول الطاقة إلى سكان تونس من خلال تسهيل وصول الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى مدخلات الطاقة الأساسية.

إلى جانب دعمها للبلدان الأعضاء لاستيراد السلع الأساسية، فقد ساعدت مشاركة المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية على قيام البنوك التجارية الدولية بالمشاركة في التسهيل المجمع وذلك عن طريق خفض سعر الفائدة للبنوك التجارية. كما أظهرت التآزر الهائل والشراكة بين كيانات البنك الإسلامي للتنمية في المساهمة في التنمية والابتكار في معالجة الوضع المتأزم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتماشى هذا التدخل مع الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد كانت مشاركة المؤسسة في هذه العمليات حاسمة في حشد التمويل من البنوك التجارية في ظل الظروف المتأزمة التي يشهدها السوق نتيجة لجائحة كوفيد-19.

دعم احتياجات البلدان الأعضاء من خلال "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 التي تمت بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية"

أنشأت المؤسسة، بالشراكة مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ذراع التخفيف من حدة الفقر في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - "مبادرة الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 وذلك بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على جائحة كوفيد-19. هذا وقد تم اختيار البلدان المستفيدة بناءً على أهليتها، والتي تم تحديدها من خلال مستوى اعتمادها على الواردات. وتم إعطاء الأولوية لبعض البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من أجل تلبية احتياجات الاستيراد الملحة للأدوية والمعدات الطبية والإمدادات الغذائية والسلع الأساسية الأخرى. وقد خصص صندوق التضامن الإسلامي للتنمية منحة تصل إلى 400 مليون دولار أمريكي للمؤسسة، والتي تم استخدامها لدعم أقساط التأمين في الغطاء التأميني لتسهيل شراء هذه الإمدادات والسلع الغذائية والطبية.

"تلتزم المؤسسة بدعم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تعافيها من جائحة كوفيد-19، كما يسر المؤسسة أن تتعاون مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وذلك من خلال الاستفادة من تآزر مجموعة البنك الإسلامي للتنميةبغرض تعزيز قدرة كلتا المؤسستين على دعم جهود الإغاثة. وتمنح "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 التي تمت بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" الأولوية لعمليات الاستيراد الملحة، بما يضمن حصول المواطنين على السلع الأساسية خلال هذه الأوقات الصعبة".

أسامة القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة

توفر "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" دعماً تأمينياً على وجه التحديد لشراء المنتجات الملحة مثل المعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية وغيرها من العناصر الأخرى المتعلقة بمكافحة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معدات الحماية ومجموعات أدوات الاختبار والمعقمات وأجهزة التنفس وما إلى ذلك. كما أنها تشمل دعم الاحتياجات الأساسية مثل الإمدادات الغذائية وسلع الطاقة.

شكلت المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية فريقاً تنفيذياً للقيام بإجراءات تخصيص منحة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية للعمليات المؤهلة للمنحة. وتتحمل المؤسسة مسؤولية الاضطلاع بالمهام التشغيلية لتأمين ومراقبة العمليات ضمن نطاق أعمالها المعتاد. وما زالت المؤسسة ملتزمة بإعطاء الأولوية للعمليات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن لمنحة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. ومعظم العمليات الممولة من خلال "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لفيروس كوفيد-19 الصادرة بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" يقودها محافظو البلدان الأعضاء المؤهلة ووزارات الصحة بها، إذ أنهم أكثر دراية بالاحتياجات المحلية الأكثر إلحاحاً في بلدانهم.

وترمي "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 المشتركة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" إلى استهداف مرحلتين من المراحل الثلاثة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

- المرحلة الأولى: الاستجابة من خلال إجراءات صرف فورية لمساعدة البلدان الأعضاء على اتخاذ إجراءات سريعة للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19.
- المرحلة الثانية: الاستعادة من خلال إجراءات يتم اتخاذها على المدى المتوسط لتعزيز البنية التحتية الصحية والأنظمة الاقتصادية للتغلب على ذروة الجائحة.

"في مواجهة نزعة الحماية المتزايدة والتي زادت الجائحة من تأجيجها إلى جانب التكلفة الاقتصادية المصاحبة لها في بلداننا البلدان الأعضاء، تدرك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الحاجة إلى حشد جهود الإغاثة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، خصوصاً السلع الأساسية، مثل الأدوية والمواد الغذائية. وتعد مساهمات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في "مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 التي تمت بالشراكة بين المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية" من الجهود المبذولة للعمل بشكل مشترك مع المؤسسة لزيادة القدرة على الحفاظ على هذه التدفقات الحيوية للتجارة والإستثمار".

تعزيز فرص حصول البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً على تمويل التجارة

من بين البلدان الأعضاء في المؤسسة، تم تصنيف إجمالي 16 دولة منها على أنها ضمن البلدان الأقل نمواً. وتحصل هذه البلدان في الغالب على قدر محدود من التمويل التجاري والاستثمارات بسبب المخاطر المتوخاة في هذه البلدان. وعادة ما تقدم المؤسسة التمويل التجاري للبلدان الأقل نمواً التي تكون في أمس الحاجة إليه من خلال التأمين على مختلف الاستثمارات والمعاملات التجارية ودعم البنوك المصدرة. وخلال جائحة كوفيد-19، كان دعم المؤسسة مهماً بشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً نظراً للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وفي عام 2020، قدمت المؤسسة تأميناً على الاستثمار بقيمة إجمالية قدرها 510 ملايين دولار أمريكي للبلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً بلغ عددها 13 بلداً. هذا وقد كفل دعم الاستثمارات في هذه البلدان توفير فرص عمل جديدة أو الحفاظ على الوظائف الحالية في أثناء الجائحة. كما دعمت المؤسسة الحصول على تمويل تجاري في البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً من خلال دعم المؤسسات المالية في هذه البلدان. ففي عام 2020، قدمت المؤسسة الدعم لـ 32 بلداً من البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً ليصل إجمالي عدد البنوك التي دعمتها المؤسسة إلى 92 بنكاً منذ إنشائها (انظر الشكل 14). ويعد دعم الاستثمارات وتيسير الوصول إلى تمويل تجاري في البلدان منخفضة الدخل / البلدان الأقل نمواً أمراً بالغ الأهمية لأن هذه هي اللبنات الأساسية لبناء اقتصادات قوية قادرة على الصمود والتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

الشكل 14: حصة البنوك المصدرة في البلدان الأعضاء منخفضة الدخل / الأقل نمواً التي تم دعمها

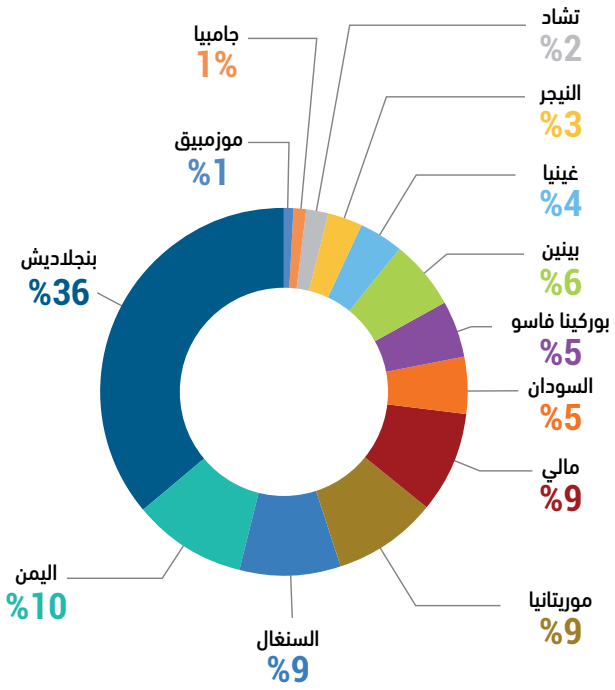

أبرز نقاط المشروع

تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

البلد العضو جمهورية مصر العربية
المنتج تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
العميل مؤسسة ميتسوي سوميتومو المصرفية، فرع لندن
حجم المشروع 135 مليون دولار أمريكي
الفترة 12 شهراً

دور المؤسسة

قامت وزارة المالية المصرية بتكليف عدد من البنوك الدولية للترتيب لتسهيل مجمع بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، وذلك في إطار استراتيجية الحكومة المصرية لتنويع مصادر التمويل ومساعدة الحكومة على تلبية النفقات الجديدة الكبيرة اللازمة لمواجهة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. قامت المؤسسة بإصدار بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لصالح شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية، فرع لندن، بصفتها المنظم الرئيسي المفوض، مقابل مشاركتها البالغة 135 مليون دولار أمريكي في التسهيل المجمع. وتُمثل مساهمة المؤسسة عنصراً أساسياً نظراً إلى أن التسهيل المجمع سيتم تخصيصه لجهود الحكومة المصرية لمكافحة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19، إذ أن المؤسسة ومنذ تفشي الجائحة في مطلع عام 2020 قد وضعت على رأس أولوياتها العمليات التي تتضمن مواجهة جائحة كوفيد-19.

المساهمة (المساهمات) في أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة – تساعد تغطية المؤسسة جمهورية مصر على مكافحة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19، وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان.

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد- ستخدم التغطية أيضاً الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة والذي يعزز النمو الشامل والمستدام والعمالة وتوفير عمل لائق.

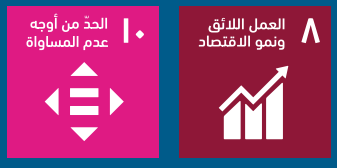

المساهمة في التنمية البشرية خلال جائحة كوفيد-19

أبرزت الجائحة الهشاشة التي تشوب أنظمة الرعاية الصحية على المستويين الوطني والعالمي، ووضعت العديد من المرافق الطبية في وضع صعب نظراً لمحدودية مواردها البشرية والمادية، مما أدى إلى رفضها تقديم خدماتها لبعض المرضى في البلدان التي ارتفع فيها عدد الحالات. كذلك فقد بينت الجائحة أيضاً أهمية الهدف رقم 3من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان الصحة الجيدة وتعزيز الرفاه للجميع.

الملامح الرئيسية

أعمال مؤمن عليها بقيمة

58 مليون دولار أمريكي

في القطاعات ذات العمالة الكثيفة في عام 2020

تم تقديم دعم بقيمة

4.7 مليارات دولار أمريكي

للبنية التحتية في البلدان الأعضاء منذ تأسيس المؤسسة

أعمال مؤمن عليها بقيمة

370 مليون دولار أمريكي

في قطاع الصحة في عام 2020

تغطية تأمينية بقيمة

42 مليون دولار أمريكي

مُقدمة لقطاع الزراعة

تأثير جائحة كوفيد-19

ترتب على جائحة كوفيد-19 وقوع أثار صحية واقتصادية تهدد المكاسب المحققة حتى الآن على صعيد التنمية البشرية في البلدان الأعضاء في المؤسسة، إذ أبرزت الجائحة الهشاشة التي تشوب أنظمة الرعاية الصحية على المستويين الوطني والعالمي، ووضعت العديد من المرافق الطبية في وضع صعب نظراً لمحدودية مواردها البشرية والمادية، مما أدى إلى رفضها تقديم خدماتها لبعض المرضى في البلدان التي ارتفع فيها عدد الحالات. كذلك فقد بينت الجائحة أيضاً أهمية الهدف رقم 3من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان الصحة الجيدة وتعزيز الرفاه للجميع. وكبقية بلدان العالم، فقد قد وقعت آثار وخيمة على البلدان الأعضاء في المؤسسة جراء الجائحة.

وقد أدت الآثار الضارة الناجمة عن الجائحة إلى وقوع خسائر فادحة في المكاسب التي تم تحقيقها فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، كما كان لها بالغ الأثر، لا سيما على الهدف رقم 3من أهداف التنمية المستدامة، إذ لم تقتصر آثار الجائحة على صحة مواطني البلدان فحسب، بل أدت إلى تأخير برامج الصحة الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن 70 بلداً قد عانت من تعطل من المستوى المتوسط إلى الشديد أو توقف تام لخدمات تطعيم الأطفال خلال شهري مارس وأبريل من عام 2020. وقد تأثرت البلدان النامية سلبياً نظراً إلى أن أغلبيتها كانت بالفعل تعاني من ضعف في أنظمة الرعاية الصحية بها قبل الجائحة، مما هدد قدرتها على الصمود أمام الجائحة، ومن المرجح أن يتواصل ارتفاع عدد الحالات في هذه البلدان نظراً لمحدودية قدرتها على الحصول على اللقاح. وبحسب منظمة الصحة العالمية، فقد تم إعطاء 40 مليون جرعة تقريباً في 49 بلداً مرتفعة الدخل على الأقل، مقارنة بإعطاء 25 جرعة فقط في إحد البلدان منخفضة الدخل. كذلك فقد تأثر قطاع التعليم تأثراً بالغاً، إذ لم يستطع ما يقرب من 370 مليون طفل الحصول على وجبات مدرسية خلال شهري مارس وأبريل من عام 2020 فقط. وبالنسبة للآثار الاجتماعية، فإن الجائحة ستخلف آثاراً بعيدة المدى على تنمية البلدان في المستقبل، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نمواً.

ومن الناحية الاقتصادية، فقد ترتب على الجائحة ارتفاع كبير في معدلات البطالة، إذ تشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قبل جائحة كوفيد-19 كانت 47.7 مليون، بيد أنها ارتفعت مع بداية الجائحة لتتراوح بين 53.3 مليون إلى 55.4 مليون. وقد مثلت هذه الزيادة في معدلات البطالة البالغة 8 ملايين خسارة فادحة في المكاسب المحققة في السنوات الأخيرة لتقليل معدلات البطالة في البلدان الأعضاء. كما يرتبط ارتفاع معدلات البطالة بخفض في الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة. وبالتالي، فإن خلق فرص العمل عنصر بالغ الأهمية في مساعدة البلدان الأعضاء في التعافي من أثار جائحة كوفيد-19.

هذا وقد أثرت الجائحة أيضاً على الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في المؤسسة، إذ ترتب على ارتفاع معدلات البطالة عدم قدرة عدد كبير من السكان على تحمل نفقات الطعام لتلبية احتياجاتهم اليومية، كما أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية التي نتجت عن حالات التعطل التي تعرضت لها سلسلة التوريد الزراعية قد أدت إلى تفاقم المشكلة. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية قد واجهت قدراً أكبر من الخطورة، وذلك بسبب اضطرابات التجارة الدولية وتقلبات أسعار الصرف. وكانت البلدان النامية من البلدان الأعضاء في المؤسسة هي الفئة الأكثر تضرراً من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. ومع استمرار الجائحة، فإن البلدان الأعضاء في حاجة لتوفير الدعم لها لتعزيز أمنها الغذائي.

كانت البلدان النامية من البلدان الأعضاء في المؤسسة هي الفئة الأكثر تضرراً من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. ومع استمرار الجائحة، فإن البلدان الأعضاء في حاجة لتوفير الدعم لها لتعزيز أمنها الغذائي

الشكل 15: أكبر 10 بلدان من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث تفشي انعدام الأمن الغذائي

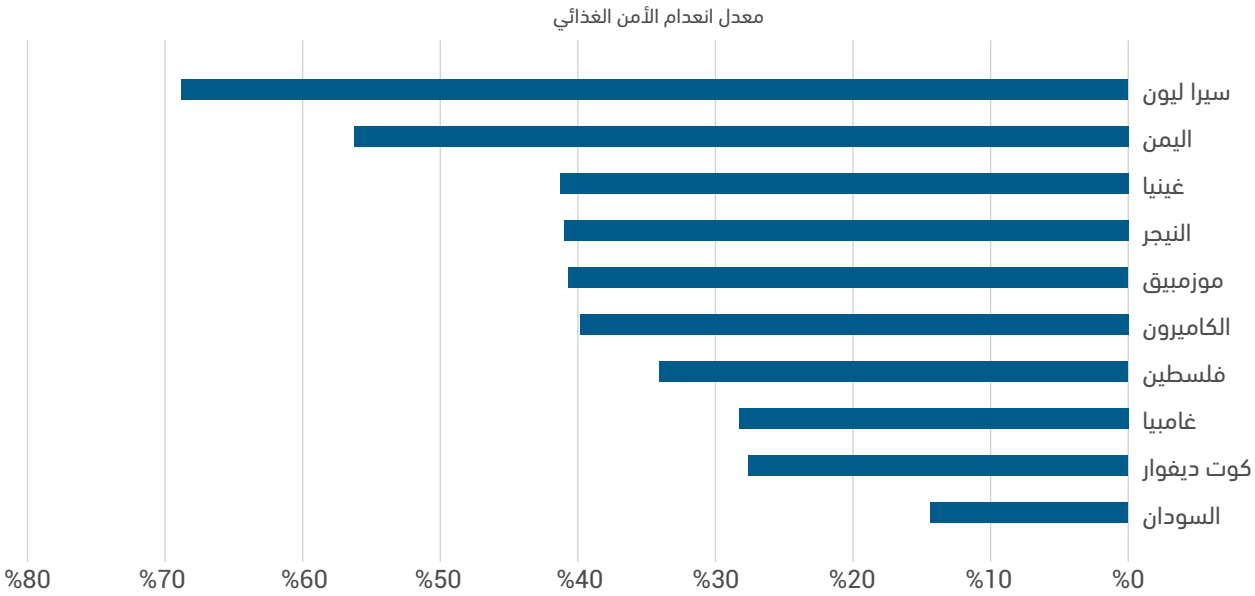

المصدر: العمليات الحسابية التي أجرتها المؤسسة بناءً على شميدهوبر وآخرون. (2020)

استجابة المؤسسة

اضطلعت المؤسسة في عام 2020 بدور محوري في دعم البلدان الأعضاء، وذلك من خلال ضمان قدرتها على الحفاظ على الوظائف القائمة وخلق وظائف جديدة، ودعم استيراد السلع الغذائية الأساسية، وتحسين الوصول إلى البنية التحتية للرعاية الصحية، وتوفير الإمدادات الطبية اللازمة لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19.

الوصول إلى البنية التحتية للرعاية الصحية والخدمات

لقد أعطت البلدان الأعضاء في المؤسسة أولوية للوصول إلى البنية التحتية للرعاية الصحية طوال فترة تفشي جائحة كوفيد-19، إذ استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ما يقارب 11% تقريباً من الحالات على مستوى العالم وما نسبته 10% تقريباً من الحالات الخطيرة على مستوى العالم، علماً بأن إن توفير بنية تحتية للرعاية الصحية ذات جودة لا يقتصر على كونه أمراً ضرورياً للمواطنين لتلقي العلاج، بل إن هذه البنية التحتية ستكون أيضاً ذات قيمة في إطار طرح اللقاحات. وفي عام 2020 أعطت البلدان الأعضاء الأولوية لتحسين الوصول إلى البنية التحتية ووقع اختيارها على المؤسسة بصفتها الدائن المفضل للشروع في مشاريع البنية التحتية للرعاية الصحية. إذ قامت المؤسسة ومنذ تأسيسها قبل 27 عاماً بتأمين أعمال بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي في قطاع الصحة.

وقد كان للدعم الذي قدمته المؤسسة بالغ الأثر خاصة في البلدان النامية التي شابت أنظمة الرعاية الصحية فيها الهشاشة الشديدة. وفي عام 2020، قامت المؤسسة بالتأمين على العديد من المشاريع المتعلقة بالصحة والرامية إلى تعزيز الأنظمة الصحية في البلدان الأعضاء. ففي كوت ديفوار، قدمت المؤسسة منتج "تأمين مخاطر عدم الوفاء

بالالتزامات المالية السيادية" لدعم بناء مستشفيين إقليميين جديدين، بالإضافة إلى خمس وحدات طبية جديدة في خمسة مستشفيات أخرى. قام مصرف دويتشه بنك بتمويل المشروع وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية. ومن خلال قيامها بتقديم الدعم لهذه العملية، فإن المؤسسة تكون قد ساهمت في تحقيق الهدف رقم 3من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في توفير الصحة الجيدة والرفاه للجميع، والهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

كذلك قدمت المؤسسة الدعم لشراء وتركيب المعدات الطبية الضرورية الخاصة بالتصوير المقطعي المحوسب في باكستان من خلال بوليصة تأمين على عملية محددة، وقد أدت هذه العملية إلى تحسين الحصول على معدات التشخيص الطبية الأساسية بصورة كبيرة في إقليم البنجاب، وهو أكبر الأقاليم الباكستانية من حيث عدد السكان. وبذلك تكون المؤسسة قد ساهمت من خلال تحسين الوصول إلى البنية التحتية الطبية في تحقيق الهدف رقم 3من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في توفير الصحة الجيدة والرفاه للجميع.

أبرز ملامح المشروع

تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية في كوت ديفوار

البلد العضو	كوت ديفوار
المنتج	بوليصة التأمين على مخاطر عدم الوفاء بالإلتزامات المالية السيادية
العميل	مصرف دويتشه
حجم المشروع	142مليون يورو
الفترة	10 سنوات

دور المؤسسة

بعد فترة طويلة من ضعف الاستثمار ، كانت كوت ديفوار تواجه أوجه قصور كبيرة في البنية التحتية في قطاع الصحة. كان ما يقرب من 33% من السكان يعيشون على بعد أكثر من 5 كيلومترات من مرفق الرعاية الصحية وحوالي 10% منهم على بعد أكثر من 15 كيلومتر منها. وكجزء من تحسين توفير الرعاية الصحية ، فقد خصصت الحكومة مبلغ 1.27 مليار يورو ليتم صرفه على مدى عامين (2018-2020) ، وذلك بغرض إنشاء عدد من المستشفيات الإقليمية وإعادة التجهيز وتوفير معدات جديدة والمرافق الصحية الأخرى في جميع أنحاء البلاد. يتيح دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لسكان البلاد الوصول إلى نظام صحي أفضل ومساعدة كوت ديفوار على تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية.

المساهمة (المساهمات) في أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة: توفير الصحة الجيدة والرفاه للجميع، – ينبع الأثر التنموي من دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتحسين الوصول إلى البنية التحتية للرعاية الصحية مما يؤدي إلى تحسين الصحة والرفاه في جمهورية كوت ديفوار.

الحفاظ على فرص العمل القائمة وخلق فرص عمل جديدة أثناء تفشي جائحة كوفيد-19

تدرك المؤسسة أهمية الحفاظ على فرص العمل القائمة وخلق فرص جديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن الجائحة على قطاع العمل في البلدان الأعضاء. الجدير بالذكر أن أهمية خلق فرص العمل في البلدان الأعضاء لا تُعزى فقط إلى تفشي الجائحة، ولكنها تعزى أيضاً إلى أن الشريحة البالغة سن العمل (من 15 إلى 64) في البلدان الأعضاء تشكل ما نسبته 62% من إجمالي تعداد السكان[23]. ولذلك، فقد أعطت البلدان الأعضاء أولوية لخلق فرص عمل، ولا يقتصر غرضها في ذلك على التخفيف من حدة أسباب البطالة الناجمة عن الجائحة، بل يأتي ذلك أيضاً بغرض توفير فرص عمل للشريحة السكانية المتزايدة والتي هي في سن العمل، فإذا كانت هناك وظائف كافية لدعم من هم سن العمل، فستشهد البلدان التي تزداد فيها هذه الفئة زيادة في معدل دخل الفرد، مما سيؤدي أيضاً إلى زيادة في معدلات الاستهلاك والادخار، وذلك سيُحقق بدوره نمواً كبيراً في الاقتصاد. لذلك، تساهم المؤسسة، من خلال قيامها بدعم الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل التجارة، في خلق فرص عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة. وقد ركزت المؤسسة في عام 2020 على دعم القطاعات كثيفة العمالة مما أدى إلى خلق فرص عمل كبيرة فيها. كما وفرت المؤسسة تأميناً يصل إلى 58 مليون دولار أمريكي للقطاعات كثيفة العمالة، وبالتالي يصل إجمالي التأمين المقدم من المؤسسة للقطاع إلى 1.3 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها. وقد استأثر قطاع التصنيع بالغالبية العظمى من هذه القطاعات كثيفة العمالة، إذ استحوذ على 98% من جميع الأعمال المؤمن عليها، في حين شكل قطاع الزراعة النسبة المتبقية البالغة 2%.

23 التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة

تحسين الأمن الغذائي

لطالما كان الأمن الغذائي على قائمة أولويات المؤسسة في دعمها للبلدان الأعضاء، وتزايدت أولويته أثناء جائحة كوفيد-19 إذ تعطلت سلاسل الغذاء نظراً لتقلبات التجارة الدولية. ورغم أن البلدان الأعضاء قد حققت قفزات هائلة على صعيد تعزيز الأمن الغذائي، فإن الجائحة قد نتجت عنها انتكاسات في هذه المكاسب المحققة. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية إذ أن الغذاء هو أحد الاحتياجات الأساسية لبقاء الإنسان. وبالنسبة لغالبية البلدان الأعضاء في المؤسسة، فإن الواردات الغذائية تُعد قطاعاً استراتيجياً بالغ الأهمية، كما أن توفير الإمدادات الغذائية للعدد المتزايد من السكان في هذه البلدان يزداد أهمية. ومن ثم، فقد دعمت المؤسسة البلدان الأعضاء في الحفاظ على أمنها الغذائي وتعزيزه، وذلك بتوفير تغطية تأمينية للواردات الأساسية من الغذاء. وفي عام 2020، قدمت المؤسسة ما يربو على 42 مليون دولار أمريكي لتأمين الأعمال في قطاع الزراعة، وقد غطى التأمين الذي قدمته جميع مناطق العالم (انظر الشكل 16). كما تساهم المؤسسة أيضاً في تحقيق الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع، وذلك في إطار تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء.

الشكل 16: الأعمال الزراعية المؤمن عليها موزعة حسب المنطقة (التعرض)

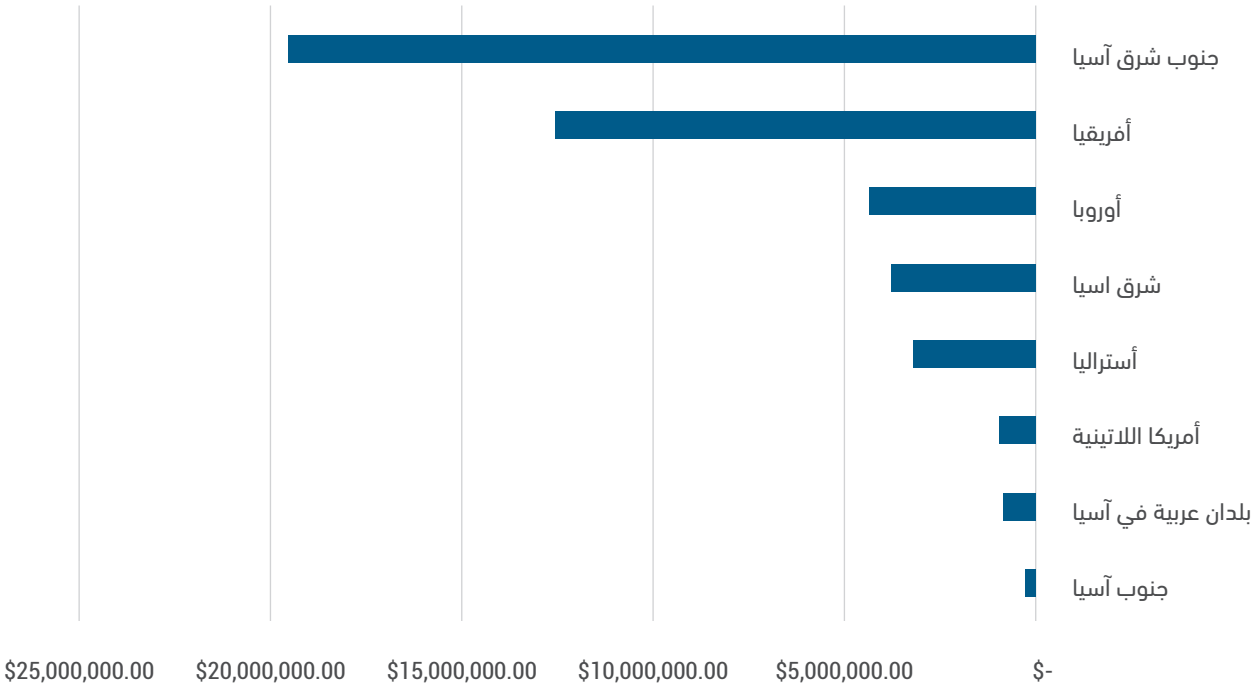

بالنسبة لغالبية البلدان الأعضاء في المؤسسة، فإن الواردات الغذائية تُعد قطاعاً استراتيجياً بالغ الأهمية، كما أن توفير الإمدادات الغذائية للعدد المتزايد من السكان في هذه البلدان يزداد أهمية

أبرز ملامح المشروع

دعم الواردات الغذائية الاستراتيجية في بنغلاديش

البلد العضو	بنغلاديش
المنتج	بوليصة تأمين الإعتمادات المستندية
العميل	بنك الهند الوطني
حجم المشروع	17.1 مليون دولار أمريكي (الحد الائتماني للمؤسسة)
الفترة	180 يومًا

دور المؤسسة

تتعلق الصفقة باستيراد إحدى السلع الزراعية هي القمح إلى بنغلاديش ، وهي دولة عضو في المؤسسة، وذلك من خلال خطابات اعتماد صادرة عن بنك سيتي، أحد البنوك التجارية الخاصة المحلية الرائدة في بنغلاديش بينما يتم تعزيزها من قبل بنك الهمد الوطني – فرع سنغافورة، إضافة إلى التأمين الذي تقدمه المؤسسة في إطار مبادرة المؤسسة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للإستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19.

قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتسهيل هذه العمليات بالاشتراك مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية من خلال هيكلة آلية تسعير مدعومة وذلك في إطار مبادرة المؤسسة والصندوق للإستجابة السريعة لجائحة كوفيد 19- وذلك بغرض تزويد الدولة العضو ومستورديها بمزايا استيراد المواد الغذائية الأساسية بتكلفة منخفضة خلال هذا الوقت الحرج.

المساهمة (المساهمات) في أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع – قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتسهيل هذه العمليات بالاشتراك مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية من خلال هيكلة آلية تسعير مدعومة وذلك في إطار مبادرة وبغرض تزويد الدولة العضو ومستورديها بمزايا استيراد المواد الغذائية الأساسية بتكلفة منخفضة خلال هذا الوقت الحرج.

الخطى المستقبلية

لم تنته جائحة كوفيد-19 بعد، وستواصل المؤسسة الاضطلاع بدور حيوي في مساعدة البلدان الأعضاء في اجتياز الآثار الناجمة عن الجائحة على النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ومع طرح اللقاح في جميع أنحاء العالم، ستؤدي المؤسسة دوراً حيوياً في إطار دعم البلدان الأعضاء في شراء وتوزيع هذه السلعة التي توجد حاجة ماسة إليها في تلك البلدان. سيكون هذا الدعم بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نمواً والتي لم تتلق بعد أولى جرعات اللقاح. كذلك ستظل البلدان الأعضاء في المؤسسة بحاجة إلى تلقي الدعم لمواجهة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في أعقاب الجائحة. ومع التعافي التدريجي للبلدان الأعضاء في المؤسسة من آثار الجائحة، فإن المؤسسة ستظل تمد يد العون والمساعدة للبلدان الأعضاء وهي تقوم بإعادة بناء مجتمع ينعم بقدر أكبر من الصحة والتكامل والقدرة على مواجهة الصعوبات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X